الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.42

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة 42

الثلاثاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس ..... (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة نارفايس أوهيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نشير، بعد ثلاثة أسابيع من الأزمة في قطاع غزة وبما أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ قرارات بشأن السلام والأمن الدوليين مما يؤثر على آلاف المدنيين، وخاصة النساء والفتيات، إلى أن تلك المسؤولية تقع على عاتق الجمعية العامة. لذلك فمن الضروري أن يتمكن جميع أعضاء المنظمة من الاتفاق على رسالة واضحة لوضع حد لهذه الحالة المؤلمة.

وتؤيد شيلي الجهود التي يبذلها الأمين العام ومختلف الأطراف الفاعلة للتمكين من التوصل إلى حل لهذا النزاع. ونسلط الضوء على العمل الميداني الذي اضطلع به هو ووكالات منظومة الأمم المتحدة في الميدان لضمان السلام والأمن لجميع السكان. وبالمثل، نسلّط الضوء على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها البلدان والمنظمات الصديقة بغية التوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار بين الأطراف المعنية.

وقد حافظت شيلي على موقف تاريخي وثابت فيما يتعلق بالحل السلمي للنزاعات والاعتراف بالدولتين، إسرائيل وفلسطين، فضلاً عن حق كليهما في التعايش في وئام داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع سكانهما. بيد أن ذلك الحل بعيد كل البعد عن أن يكون حقيقة، وقد اتخذت الحالة منعطفاً جديداً منذ الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وندين بلا تحفظ وبشكل قاطع أعمال حماس وجميع الأعمال الإرهابية وأعمال العنف والأعمال العدائية ضد السكان المدنيين. لذلك ندعو أيضاً إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم تلك المنظمة، التي ارتكبت أعمالاً إرهابية، بغية ضمان سلامتهم ومعاملتهم وفقاً للقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة. فاستخدام القوة في إطار الدفاع المشروع عن دولة تعرضت للهجوم يجب أن يسترشد بمبادئ التناسب والتمييز والحيطة. ومع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ذلك، وكما يتبين من الحقائق على أرض الواقع، فإن تلك المبادئ لا تراعى. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُصفت البنية التحتية العامة ومنازل المدنيين والمراكز التعليمية والصحية، بما في ذلك مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويساورنا القلق إزاء تلك الهجمات الأخيرة وتصاعد العنف من حيث شدته وتواتره، نظراً لتأثيرها على الأرواح البشرية، والإصابات التي تسببها، وتدمير الأسر، وتيتيم الأطفال، والعزلة، واليأس، وفقدان معنى الحياة والإيمان بها في حد ذاتها. ما من شك في أن أثر هذا الأمر سينطبع على عدة أجيال، وبمجرد توقف الرصاص، سيبدأ الشعور بعواقب أخرى، لأن الحرب ليست عقلانية. ومن المؤكد أن العنف لا يُحل بمزيد من العنف.

وبالمثل، حال الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة دون دخول ما يكفي من الغذاء والماء والإمدادات الطبية ومصادر الطاقة، وكلها ضرورية للوجود البشري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصدارها أمراً بإخلاء المنطقة الشمالية من قطاع غزة هو ممارسة للتهجير القسري للسكان. كل تلك الأعمال تنتهك أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحثّ على أن تقوم الكيانات الدولية المختصة بالتحقيق فيها بغية تحديد مسؤولية الجهات الفاعلة المتورطة ومساءلتها.

وفي إطار الأمم المتحدة، التزمت شيلي، وفقاً للمبادئ الثابتة لسياستها الخارجية، بالقرارات المتعلقة باحترام القانون الدولي، وصون السلام، وممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها. لذلك توصلنا إلى موقف ثابت مع مرور الوقت يدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة على أساس أحكام قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار 181 (د-2) وقرار مجلس الأمن 242 (1967).

كما ندعو بإلحاح إلى الامتثال الكامل والسريع لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وسلام شامل وعادل ودائم.

وتؤيد شيلي بقوة القرار 247/77 وتقدم بياناً خطياً إلى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بطلب فتوى بشأن الآثار المترتبة على استمرار انتهاكات إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونأمل أن تتمكن المحكمة من مساعدة المجتمع الدولي بتوضيح الالتزامات القانونية التي يمكن أن تشكّل أساساً للبحث عن حل نهائي يضمن حقوق الإنسان لجميع سكان المنطقة.

واستناداً إلى التزام شيلي بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولصالح مساعدة الضحايا الأبرياء للنزاع في الشرق الأوسط، قررت حكومة بلدي أن تسهم في الجهود الإنسانية لمساعدة السكان المدنيين في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيأتي هذا التبرع من صندوق شيلي لمكافحة الجوع والفقر وسيتم توجيهه من خلال الأونروا. وهذه هي المساهمة الثالثة لشيلي في هذه القضية.

وندعو الأطراف المعنية إلى وقف فوري لإطلاق النار. ومن الملحّ أيضاً أن تنهي إسرائيل حصارها وأن تسمح بدخول المساعدات الإنسانية للتخفيف من معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين. ونحثّ على تحسين آليات الحوار في المجتمع الدولي بغية منع تصاعد العنف في المنطقة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى إلحاق المزيد من الضرر بالسكان المدنيين وخسائر إضافية في الأرواح البشرية. ولا بد من الاعتراف عموماً بأن هناك سلسلة من الشكاوى التي سبقت الحالة الراهنة في غزة – والتي أشارت إليها شيلي في مختلف المحافل المتعددة الأطراف – بما في ذلك، بالإضافة إلى الشكاوى المذكورة آنفاً، عمليات الإخلاء القسري؛ وإلغاء تصاريح الإقامة؛ والاحتجاز التعسفي للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال؛ وفرض نظام معقد من نقاط التفتيش لا يقيد حرية التنقل فحسب، بل يؤثر أيضاً تأثيراً خطيراً على حقوق الحصول على التعليم والعمل والصحة.

وتؤكد شيلي من جديد أن المنطقة تحتاج إلى السلام وتستحقه، وأنه لا يمكن التوصل إلى حل للنزاع إلا من خلال المفاوضات بين

فلسطين وإسرائيل ومن خلال الإرادة السياسية اللازمة للتخلي عن المواقف المتطرفة. ومع ذلك، وبالنظر إلى السياق الحالي، من الضروري أن يضطلع المجتمع الدولي بدور نشط للإسهام في تخفيف حدة النزاع، الذي أودى بالفعل بحياة الآلاف، معظمهم من الأبرياء، والذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، شأنه شأن جميع النزاعات.

إننا نراقب الأحداث التي تتكشف بحزن شديد، ومن الواجب الأخلاقي للبشرية، تمشياً مع القانون الدولي الإنساني، أن تسهم في وقف الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، أعربت شيلي وستواصل الإعراب عن آرائها بوضوح واتساق في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، سعياً إلى إيجاد آليات للتعاون مع الدول الأخرى لتعزيز الظروف المؤدية إلى إبرام اتفاق شامل يرمي إلى الإسهام في إيجاد حل سياسي للنزاع.

ونكرر التأكيد على الحاجة إلى دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء المتضررات من هذا النزاع المروّع. كما ندعو إلى تعزيز القيادة النسائية على جميع المستويات كضرورة استراتيجية لتحقيق سلام مستدام وشامل.

وفي ضوء ما سبق ذكره، صوتت شيلي يوم الجمعة الماضي مؤيدة القرار المتعلق بحماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية (القرار دإط–21/10).

وأخيراً، يقدم بلدي، شيلي، تعازيه لأسر الضحايا وأحبائهم، ويعرب عن أعمق وأصدق تضامنه مع المصابين.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تأسف كوستاريكا لعدم اعتماد أي من مشاريع القرارات التي نظر فيها مجلس الأمن في الأيام الأخيرة، بعد بذل جهود كبيرة لمعالجة الحالة الإنسانية البالغة الخطورة. بيد أننا نقدّر أن الجمعية العامة، من خلال هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، قد اجتمعت لإيجاد حلول دائمة لحالة الطوارئ والأزمات في الشرق الأوسط التي يبدو المجلس مرة أخرى عاجزاً عن تقديمها.

ومع ذلك، نأسف أسفاً بالغاً لعدم اعتماد التعديل الكندي (مشروع التعديل A/ES-10/L.26)، الذي يسعى إلى إدانة حماس على وجه التحديد، والتي تسببت أعمالها الإجرامية في هذه الأزمة التي جلبت الكثير من المعاناة لشعبي إسرائيل وفلسطين. لقد صوت وفد بلدي مؤيداً القرار (القرار دإط–21/10) لمجرد أن المجتمع الدولي لم يستطع الانتظار أكثر من ذلك، نظراً لتقاعس المجلس والحاجة الملحة إلى حماية المدنيين الأبرياء.

ولكن أودّ أن يكون كلامي بالغ الوضوح. تكرر كوستاريكا إدانتها الشديدة للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال. لقد أثبتت حماس أنها منظمة إرهابية دون أي اعتبار لأبسط مبادئ حقوق الإنسان. ونحن نقف في تضامن كامل مع إسرائيل وجميع ضحايا تلك الهجمات. ونعترف بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها ضد الأعمال المروعة التي ترتكبها جماعة حماس التي لا تمثل الشعب الفلسطيني. ويجب على حماس أن تطلق سراح جميع الرهائن وأن تلقي أسلحتها، ويجب على جميع المتورطين في أعمال 7 تشرين الأول/أكتوبر أن يسلموا أنفسهم وأن يقدّموا إلى العدالة على أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبوها. كما ندين استخدام حماس للمدنيين والبنية التحتية المدنية كدروع، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وإذ نشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد العنف، فإننا نذكر بالالتزام باحترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها، والقانون الدولي الإنساني العرفي. فحتى في حالات النزاع هناك قواعد، أقدسها احترام وحماية حياة وسلامة جميع المدنيين.

توفر المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني إرشادات واضحة في أوقات الحرب. إن مبدأي التمييز والتناسب أساسيان. وضمان وصول المساعدات الإنسانية أمر إلزامي وهناك حاجة ماسة إليه. إن حماية المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال أمر أساسي. ويجب

أن تؤخذ في الاعتبار أوجه الضعف الخاصة بالسكان المدنيين. فلا يمكن للشخص المصاب بإعاقة جسدية الاستجابة لتحذير بالإخلاء بنفس الطريقة التي يستجيب بها الشخص السليم جسدياً. وينطبق الشيء نفسه على الأطفال الذين يزداد ضعفهم مع انتشار النزاع.

وتشير كوستاريكا بقلق بالغ إلى المأساة الإنسانية الناجمة عن النزاع، وتُعرب عن تضامنها مع جميع الضحايا الأبرياء في كل من إسرائيل وفلسطين. ووفقاً لما ورد أعلاه، نود أن نوجه النداءات العاجلة التالية:

أولاً، ندعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. إن أخذ الرهائن في نزاع مسلح هو انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. وحقيقة وجود أطفال ومسنين بين الضحايا تجعل الحالة أكثر خطورة.

ثانياً، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق. وتحتاج الجهات الفاعلة الإنسانية إلى ضمانات واضحة وعملية ودائمة لإمكانية الوصول لكي تقدّم المساعدة إلى السكان الذين هم في أمس الحاجة إليها، بما في ذلك من خلال فترات الهدنة الإنسانية والمرور الآمن عند الضرورة. ولا يمكن لأي من هذين العنصرين أن يكون مرهوناً بالآخر. فكلاهما ضرورة إنسانية في حد ذاتها.

وأخيراً، نحثّ على وقف فوري لإطلاق النار من أجل حماية المدنيين. ويجب أن تكون أولويتنا تجنب إزهاق المزيد من الأرواح البشرية البريئة وزيادة المعاناة.

وعلاوة على ذلك، تدعو كوستاريكا إلى وقف نقل الأسلحة التقليدية إلى منطقة النزاع وفقاً للمادتين 6 و 7 من معاهدة تجارة الأسلحة، نظراً لأن تلك الأسلحة يمكن أن تُستخدم لارتكاب أو تيسير ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والطريق الوحيد الذي يمكن أن يقرّبنا من السلام الدائم هو الطريق الذي يُجنّب وقوع أي ضحايا أبرياء آخرين ويمنع المزيد من تصعيد النزاع.

وتشدد كوستاريكا على أن الحل المستدام الوحيد للأزمة هو إقامة دولتين تعيشان في ظروف آمنة وسلام عادل ودائم وشامل. إن السلام ممكن، ولكنه يتطلب التزاماً راسخاً من الجميع.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع هنا في إطار قرار "الاتحاد من أجل السلام" الذي اتخذته الجمعية في عام 1950 (القرار 377 (د-5)). وفي كل مرة نجتمع فيها بموجب ذلك القرار لمعالجة مسألة العمل الإسرائيلي غير القانوني في القدس الشرقية المحتلة والأرض الفلسطينية المحتلة، تواجهنا صور قاسية للمعاناة الإنسانية تصيبنا بصدمة شديدة.

ونرحب باتخاذ الجمعية يوم الجمعة الماضي قراراً يدعو إلى وقف فوري ودائم ومستدام لإطلاق النار في غزة (القرار دإط-21/10). ونحثّ مجلس الأمن بقوة على الاتحاد واتخاذ إجراء حازم لوقف العنف ضد المدنيين الأبرياء.

إن الواقع على الأرض هو أن هناك مليوني نسمة في غزة، نصفهم من الأطفال. وتقل أعمار 30 في المائة من هؤلاء الأطفال عن 10 سنوات. واليوم، هؤلاء الأطفال الصغار هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. إن قبول إزهاق أرواح هؤلاء الصغار على أنه مجرد أضرار جانبية هو انتهاك خطير للمبادئ الأخلاقية المقبولة عالمياً. إنه انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل – وهي المعايير التي تجسد توافق الآراء العالمي على وجوب حماية أرواح الأطفال الأبرياء بأي ثمن. إنه انتهاك خطير لقيمنا الإنسانية المشتركة ويقلل من السلامة الأخلاقية لأي مجتمع يختار التسامح معه.

لقد تم قبول ملديف في الأمم المتحدة في عام 1965 كأصغر دولة عضو فيها. وفي أول بيان لنا أمام الجمعية، ذكر ممثلنا الدائم أنه مهما كان حجم بلد ما أو عدد سكانه، يمكن لدولة حرة أن تُسهم في قضية التعايش (انظر A/PV.1355). وما زالت تلك الكلمات، والتزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا بسيادة القانون، توجه عملنا في الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن هنالك محيطات تفصلنا، يظل الملديفيون مصممين على دعمنا للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية. في النزاع الحاصل مؤخراً، تبرعت جزر ملديف بمليوني علبة تونة لشعب فلسطين. إنها لفتة، على الرغم من تواضعها، تؤكد التزامنا الدائم بشعب فلسطين وتضامننا الثابت معه. كما يقدم شعب ملديف مساهمات مالية وينظم حملات لجمع التبرعات لتقديم الدعم لإخواننا وأخواتنا في فلسطين.

وسنواصل رفع صوتنا باسم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والسلام في المنطقة. إن دعمنا ليس مدفوعاً بمبادئنا فحسب، بل أيضاً بالتزام أخلاقي. ونعيد التأكيد مرة أخرى على دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني في سعيه المشروع للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير. ونحن مصممون على إيماننا بأن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إنشاء دولة فلسطينية، تقوم على حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

إن ما نشهده اليوم ليس نزاعاً بدأ في وقت سابق من هذا الشهر، بل هو استمرار لعقود من القمع ضد الشعب الفلسطيني حطمت حياة العديد من الناس وخنقت آمال الأبرياء على مدى عدة أجيال. ونؤمن إيماناً راسخاً بالتطبيق المتساوي لسيادة القانون بين جميع الدول. ويجب إنفاذ المساءلة عن انتهاكات القوانين الدولية والإنسانية، وتجنب العدالة الانتقائية. لذلك فإن النزاع ليس مجرد مسألة قانونية – بل هو مسألة أساسية من مسائل العدالة. لكننا شهدنا عدالة انتقائية طوال الأزمة. إن المعايير المزدوجة الواضحة في السرد العالمي للنزاع الذي طال أمده مثيرة للقلق. ويؤدي التحيز، سواء عن علم أو عن غير علم، إلى التجريد من الإنسانية والتقليل من قيمة الناس، ما يمكّن من ارتكاب العنف العشوائي بل وتبريره، وزيادة تهميش المنظور الفلسطيني.

إن تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هي إحدى القضايا الرئيسية التي فشل فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مراراً وتكراراً. فهو لم يتخذ موقفاً موحداً ضد أعمال العنف والأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين ولحماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. وتلك الإخفاقات تقوض شرعية المجلس. إننا نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن لضمان استمرار أهميته وفعاليته في دعم السلام والأمن العالميين. ونكرر نداءنا إلى مجلس الأمن بأن يتصرف بحزم، وأن يبني على جهود الجمعية لوقف العنف ضد المدنيين الأبرياء.

لقد وصلت الأزمة المتصاعدة بسرعة في غزة إلى نقطة تنذر بالخطر، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية. ومع تزايد الضربات الجوية وارتفاع عدد القتلى – الذي تجاوز الآن 000 8 شخص – بدأ غزو بري، حتى في الوقت الذي تدعو فيه الجمعية إلى وقف إطلاق النار. وتهدد الحالة بشكل خطير بتوسيع نطاق النزاع إلى أماكن أبعد. وتدين حكومة ملديف بشدة الهجمات على المرافق الطبية، بما في ذلك المستشفى الأهلي العربي، ومؤخراً القصف المستمر على محيط المستشفى الإندونيسي ومستشفى الشفاء والمستشفى التركي ومستشفى القدس. وندين الهجوم غير المقبول على المناطق السكنية في مخيم جباليا للاجئين صباح هذا اليوم، والهجمات على أماكن العبادة والعاملين في المجال الإنساني. تلك الأعمال لا تسبب أضراراً لا رجعة فيها للبنية التحتية الأساسية فحسب، بل تعرض أيضاً حياة الآلاف لخطر شديد، منتهكة القانون الدولي وكرامة الإنسان الأساسية.

وندعو بإلحاح إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وإلى التقيد الصارم بالولايات الدولية وحماية البنية التحتية المدنية والموظفين المدنيين.

تدق وكالات الأمم المتحدة ناقوس الخطر بشأن أزمة إنسانية حادة تتكشف فصولها في غزة. ونتقدم بتعازينا القلبية إلى جميع الأسر المتضررة. وقلوبنا أيضاً مع العاملين في المجال الإنساني الذين ضحوا بأرواحهم في الخدمة، بما في ذلك خسارة أكثر من 60 من موظفي الأمم المتحدة في غزة.

وتعرب ملديف عن امتنانها للأمم المتحدة ومصر وغيرهما على تيسير دخول المعونة الإنسانية عبر معبر رفح الحدودي. غير أن هذا

غير كاف. ونحث إسرائيل على التعاون مع الدول المجاورة لها لضمان عدم انقطاع المساعدة الإنسانية وتقديم الخدمات الأساسية على النطاق المطلوب. يجب إنهاء الحصار المفروض على غزة للتخفيف من الأزمة الإنسانية الحادة.

ونردد النداءات الداعية إلى احترام سيادة القانون والمشاركة السياسية الحقيقية لإيجاد حل دبلوماسي ومستدام ودائم. لقد علق الفلسطينيون آمالهم على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وغيرهما من النظم المتعددة الأطراف من أجل بقائهم. ومن المفجع أننا سمحنا لذلك الأمل بأن يقابَل بكلمات جوفاء. إن قدسية الحياة البريئة، ولا سيما حياة الأطفال، غير قابلة للتفاوض.

فالليلة، عندما أعود إلى المنزل، يمكنني حمل ابني وهو ينام بين ذراعي. ولكن كم عدد الأمهات والآباء الفلسطينيين الذين يحزنون على فقدان أطفالهم؟ ونناشد أعضاء الجمعية أن يتصرفوا بشجاعة، لا بوصف ذلك أمراً ملائماً من ناحية السياسة، بل كواجب أخلاقي يتجاوز الحدود والسياسة من أجل عالم أكثر سلاماً. إن حياة الأطفال الأبرياء والأسر في غزة باتت في مهب الريح.

والحرب في الواقع ليست حلاً. ويجب أن تستمر هذه الدورة الاستثنائية الطارئة في توحيدنا. ويجب أن تغذي ضميرنا الجماعي لتحقيق العدالة والكرامة والأمن للفلسطينيين وللشرق الأوسط.

السيد هاشم (لبنان)**:** يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار دإط–21/10 المعنون "حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية"، المقدم من المجموعة العربية والذي يُعدّ أول خطوة جدية صادرة عن الأمم المتحدة لوقف المعاناة الإنسانية على أرض غزة.

نجد أنفسنا اليوم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك بصورة استثنائية، فالمكان الطبيعي لحل الأزمات التي تهدد الأمن والسلام الدوليين هو مجلس الأمن، لكنّ بعض أعضائه قرر منح الوقت الكافي لإسرائيل لاستكمال معركتها العسكرية، كأن 75 عاماً من عمر الصراع لم تكن كافية لاستكمال المخطط الإسرائيلي بتهجير الفلسطينيين عن أرضهم، وإحلال مستوطنين غير شرعيين مكانهم.

وجب علينا اليوم أن نقف وقفة واحدة من أجل إصدار قرارٍ لوقف فوري لإطلاق النار، ووقف العدوان العبثي، والمبادرة بفتح الممرات الآمنة لإيصال المواد الأساسية لإغاثة المدنيين في غزة المحاصرة، وإسعاف الجرحى وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أرواح، إضافة إلى قطع الطريق أمام أي مشروع تهجير قسري للشعب الفلسطيني، ففلسطين هي المكان الطبيعي والوحيد لأهلها.

إن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي صدرت في خصوصه قرارات دولية متعددة لم تنفذها إسرائيل، ليس بصراع جديد ولن تنتهي تداعياته إذا لم تتوافر إرادات صادقة في حلّه. وأثبتت التجربة، حتى الآن، أن هذه المسألة لن يتم حلها إلا إذا تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته بالضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وحملها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإقرار إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بالوجود وبالعيش في دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وإلا سيستمر هذا الصراع لأجيال وأجيال من بعدنا.

إن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على لبنان، والتي تطال القرى الآمنة على طول الحدود اللبنانية، دفعت أكثر من 000 20 لبناني للنزوح عن بيوتهم طلباً للأمن والأمان. كما أن الاعتداءات المتكررة على مراكز الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي لا تميز بين عسكريين ومدنيين وصحافيين وعاملي إغاثة، إضافة إلى استعمالها المواد المحظورة دولياً كالفوسفور الأبيض، هي انتهاك صارخ للقرارات الدولية والقرار 1701 (2006) والقانون الدولي الإنساني.

إن هذه الانتهاكات الإسرائيلية التي يشهدها لبنان منذ ثلاثة أسابيع تضاف إلى سجل إسرائيل الحافل بالانتهاكات ضد سيادة لبنان وأرضه التي لا يزال جزء منها محتلاً في تلال كفر شوبا ومزارع شبعا وخراج بلدة الماري التي تشمل بجزء منها التمدد العمراني لقرية الغجر. الدعوة اليوم للمجتمع الدولي هي للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها المدمّر وانتهاكاتها المتكررة واحتلالها المستمر.

في هذه الأثناء، تشن إسرائيل عدواناً كبيراً على قطاع غزة من الجو والبحر والبر، ونتيجته الحتمية سقوط آلاف المدنيين الأبرياء، مما يحتّم علينا وعلى مجلس الأمن خاصة العمل لوضع حد لهذا العدوان فوراً. المسؤولية اليوم مشتركة بين كل الدول لإيقاف حمام الدم الذي لا يميز بين طفل رضيع وأم حاضنة ومسن عجوز. وحذارِ من أن يكون هناك مخطط لفتنٍ داخلية في الشرق الأوسط ستمتد نيرانها لأبعد من ذلك.

عالمنا اليوم أمام خيارين: إما السكوت عن تحول غزة إلى مقبرة جماعية لأكثر من مليوني فلسطيني، أو الوقف الفوري لهذه الحرب وبدء مسار الحلّ السياسي القائم على قرارات الأمم المتحدة.

لبنان يطلق صرخته من على هذا المنبر الدولي: أوقفوا القتل! أوقفوا التدمير! أوقفوا التهجير! أوقفوا المجزرة! وذلك قبل فوات الأوان.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، أشكركم على استئناف انعقاد الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار القرار المعنون "الاتحاد من أجل السلام" (القرار 377 (د-5)).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه معالي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الأردن نيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل موريتانيا نيابة عن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.39).

يأتي انعقاد هذه الدورة عقب فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وفي الوقت الذي يستمر فيه العدوان الغاشم على غزة والمجازر اليومية من قبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على المواطنين الأبرياء العزل والنساء والأطفال. إن هذا العدوان وهذه الوحشية تشكل حرب إبادة ضد الفلسطينيين.

تدين الجمهورية اليمنية وتستنكر بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة وتدمير البنى التحية واستهداف المدنيين العزل دون تمييز، خاصة النساء والأطفال، وكذلك قطع الماء والكهرباء والغذاء والدواء عن السكان المدنيين، وهو ما يشكل جريمة حرب مكتملة الأركان وجريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكل الأعراف والمعايير الدولية والأخلاقية. ونود التعبير عن عميق تعازينا لأسر الشهداء وتمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى. ونحذر من أن هذه الأعمال سيكون لها عواقب وخيمة لن تعطّل عملية السلام في الشرق الأوسط وحسب، بل ستُفاقم موجة العنف والفوضى، وستزيد من مشاعر الغضب في المنطقة، وستوفر للجماعات الإرهابية والمتطرفة مزيداً من الذرائع لنشر دمارها في المنطقة والعالم.

نجتمع اليوم وقد دفعت غزة من دماء أبنائها أكثر من 8 000 شهيد، منهم 3 400 طفل و 1 000 طفل في عداد المفقودين والمرجّح أنهم دفنوا أحياء تحت الأنقاض، وأكثر من 2 000 امرأة، وأكثر من 20 000 جريح 70 في المائة منهم من الأطفال والنساء. ناهيكم عن وجود أكثر من 2 000 شخص تحت الأنقاض.

بالإضافة إلى المجزرة الجديدة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم في مخيم جباليا بقطاع غزة، وراح ضحيتها حوالي 400 شهيد وجريح، جلهم من النساء والأطفال. نجتمع اليوم وقد دمرت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والكنائس والمساجد. نجتمع اليوم وقد دمرت إسرائيل نصف قطاع غزة، وسوت مبانيه بالأرض. نجتمع اليوم وقد منعت الغذاء والماء والكهرباء والوقود عن 2,5 مليون شخص. ومع كل هذا الخراب والدمار والعدوان والمجازر والتطهير العرقي، ما يزال البعض يتردد في أن يسمي الأمور بمسمياتها، ويدين هذه الجرائم بحق الإنسانية، وهذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وهو الأمر الذي يعدّ تعبيراً صارخاً للمعايير المزدوجة التي تحكم عالمنا اليوم.

فبالأمس القريب وقفت العديد من الدول هنا على هذا المنبر لتحاضرنا عن مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ الميثاق والقانون الدولي والضمير الإنساني، وحاولت المحافظة على الأرضية الأخلاقية العالية،

وأدانت الحروب والانتهاكات الوحشية بسبب قتل المدنيين وحصار المدن، واليوم نراها إما صامتة أو متحيزة لانتهاك هذه المبادئ. ونحن في اليمن أكثر من يستطيع فهم المعايير المزدوجة للكثير ممن أعطانا المحاضرات عن حقوق الإنسان وحماية البنى التحتية. إنها لحظة مظلمة للنظام الدولي وللإنسانية جمعاء.

إن تفاقم الأزمة الإنسانية الكارثية في غزة، وفشل المجتمع الدولي في وقف هذه الكارثة التي تجاوزت كل الحدود ووقف الحرب، هو فشل أخلاقي قبل أن يكون فشلاً في تطبيق القانون الدولي وفي حماية القيم الإنسانية المشتركة وحماية المدنيين الأبرياء. إن هذا الصمت من قبل المجتمع الدولي إنما يعد اشتراكاً وتواطؤاً في الجريمة وتغطية لها. ونتساءل اليوم، هل تدمير البنى التحتية وتناثر أشلاء الأطفال والنساء وإبادة عائلات بأكملها هو دفاع عن النفس؟ هل أصبحت معايير القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني اختيارية وفقاً للون والجنس والدين؟ هل توقّف تطبيق هذه المعايير على حدود غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة؟ كل هذه الأسئلة بحاجة إلى إجابات!! إننا أمام مفترق طرق: إما أن ننتصر للإنسانية والضمير الإنساني أو لا نكون إنسانيين.

نجدد الدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وحماية المدنيين والمرافق المدنية، بما في ذلك المستشفيات ودور العبادة والأطقم الطبية. إن مماطلة وعرقلة الاحتلال الإسرائيلي دخول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع وإجبار المواطنين في القطاع على النزوح من منازلهم هو انتهاك جسيم للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما نرفض التهجير القسري للفلسطينيين خارج وطنهم أو التهديد به، والذي يعدّ خرقاً فاضحاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

إن ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر هو نتاج لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي على مدار 75 عاماً، وعليه فإن السلام العادل والشامل هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا الصراع وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية، لأنه من دون هذا الحل لن تنعم المنطقة بأي استقرار.

وأودّ أن أتساءل كم يحتاج مجلس الأمن والضمير العالمي حتى يقول كفى سفكاً لدماء النساء والأطفال في فلسطين وحتى يتحرك ويتحمل مسؤولياته؟ إذا كان هذا الضمير لا يستطيع الانتصار للفلسطينيين الأبرياء، فعلى الأقل عليه أن ينتصر لما تبقى من إنسانيته في القرن الواحد والعشرين. ماذا سيكون ردكم إذا سألكم أطفالكم ونساؤكم ماذا فعلتم من أجل إيقاف المجازر بحق أطفال غزة ونساء غزة؟ إننا ومعنا كل المناصرين للحق وللقانون الدولي وميثاق ومبادئ الأمم المتحدة نقف اليوم على الجانب الصحيح من التاريخ، وسيسجل التاريخ على أي جانب ستقفون أنتم.

إن المجتمع الدولي، وإزاء ما ترتكبه إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من جرام إبادة جماعية وجرائم حرب بحق المدنيين في قطاع غزة، ومنهم النساء والأطفال، نطالب اليوم بتحميل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الأخلاقية والقانونية والجزائية على ارتكاب هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها وإحالتهم إلى المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

ونؤكد على أن القناعة الراسخة والثابتة بأن الضمير الحي للإنسانية والعدالة والاستقلال ومبادئ القانون الدولي سوف تسود وتنتصر، ولن تنتصر القوة على قوة الحق.

وختاماً، نتقدم بالشكر إلى كافة الدول الأعضاء التي صوتت تأييداً لقرار الجمعية العامة (القرار دإط-21/10) الذي أكد على ضرورة وقف الحرب وحماية المدنيين والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة والتمسك بالالتزامات القانونية والدولية.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن بالغ تقديري للعودة السريعة وفي الوقت المناسب إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، في مرة أخرى اتسمت أيضاً بوقوع مأساة خلال التاريخ الطويل للشعب الفلسطيني

الذي ما برح تحت الاحتلال لمدة نصف قرن. ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الأردن وموريتانيا باسم مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي على التوالي (انظر A/ES-10/PV.39). لقد أسفر النزاع الدائر عن خسائر لا حصر لها في الأرواح وأزمة إنسانية لم يعد من الممكن تجاهلها.

في البداية، أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي القلبية للشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية على آلاف أرواح المدنيين الأبرياء التي أزهقت، بمن فيهم النساء والأطفال في المستشفى الأهلي العربي، وأتمنى للجرحى الشفاء العاجل. وأدعو الله القدير أن يُنزل على شعب فلسطين قوته وصموده.

إن حماية المدنيين مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي وواجب أخلاقي ينبغي أن نسترشد به في أعمالنا. وبغض النظر عن التعقيدات السياسية والسياق التاريخي، يجب أن نعطي الأولوية لسلامة ورفاه الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الذين وقعوا في مرمى نيران هذا النزاع الذي طال أمده.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عانى المدنيون سنوات من العنف والتهجير وحالة دائمة من الخوف في ظل احتلال لا يرحم. وهم يواجهون تحديات يومية تهدد حقوقهم الإنسانية الأساسية، مثل الحق في الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم والشعور بالأمان. إن الاستخدام العشوائي للقوة من جانب القوة القائمة بالاحتلال – بما في ذلك تفجير المدارس وقصف المستشفيات والهجمات بالقذائف على المناطق السكنية والمخيمات – قد تسبب في خسائر فادحة في أرواح الفلسطينيين الأبرياء.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة وحزم لضمان حماية المدنيين. أولاً وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان إنشاء مناطق آمنة وممرات إنسانية لتوفير العون والمساعدة الأساسية للمحتاجين. وأشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على دورها الحيوي في تنسيق جهود الإغاثة، وأشدد على ضرورة أن يوفر المانحون الأسخياء للوكالة تمويلاً كافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به. وعلاوة على ذلك، نشجع البلدان المجاورة والمجتمع المدني والقطاع الخاص على مضاعفة جهودها لتخفيف معاناة الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

ثانياً، يجب على جميع الأطراف المعنية الالتزام بوقف فوري غير مشروط لإطلاق النار والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر استهداف المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين والبنية التحتية المدنية والمناطق الآمنة. ويجب متابعة المساءلة عن الانتهاكات من خلال تحقيقات نزيهة، ويجب محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب على أفعالهم.

ثالثاً، هناك حاجة إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل دائم وعادل للنزاع. إن الحوار والمفاوضات والالتزام بحل الدولتين أمور أساسية لتحقيق التعايش السلمي. ويجب على المجتمع الدولي أن يحيي هذه الجهود بنشاط وأن يشجع جميع الأطراف على الدخول في حوار هادف بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم.

أخيراً، يشكّل التثقيف وزيادة الوعي عنصرين حاسمين أيضاً في الجهود الرامية إلى معالجة النزاع. فمن خلال زيادة الوعي بمحنة الشعب الفلسطيني، يمكننا مواجهة المعلومات المضللة واحتكار الرواية من أجل تعزيز التعاطف والتفاهم حول تطلعاتهم الوطنية المشروعة إلى تقرير المصير. إن تثقيف أنفسنا والأجيال القادمة حول السياق التاريخي والسياسي لهذا النزاع يمكن أن يساعد في تحطيم الصور النمطية والأحكام المسبقة مع تحقيق فهم أكثر توازناً ودقة للوضع.

ختاماً، إن حماية المدنيين مسألة ملحّة وعاجلة تتطلب اهتمامنا الفوري في هذا المنعطف الحاسم. ويجب أن ندعو إلى احترام القانون الدولي وإنشاء مناطق آمنة وزيادة الوعي بمحنة الفلسطينيين والسعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية لإنهاء النزاع. وأكرر التأكيد على أن الخيار الوحيد القابل للتطبيق لحل النزاع الذي طال أمده هو إنهاء احتلال الفلسطينيين والاعتراف الكامل بفلسطين حرة ومستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وستواصل الحكومة الصومالية وشعبها دعم الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية والتضامن معهما في سعيهما الثابت إلى إعمال حقوقهما المشروعة، بما في ذلك الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): لم يمض بعد عامان على اتخاذ القرار 76/262، وقد تعين على الجمعية العامة أن تعقد بالفعل في ست مناسبات جلسة للاستجابة لممارسة حق النقض في سبع مناسبات من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وفي هذه المناسبة، تعقد جلستنا، أولاً وقبل كل شيء، رداً على حق النقض الذي مارسته الولايات المتحدة في 18 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9442) على مشروع القرار S/2023/773، وهو مشروع قرار حصل على 12 صوتاً مؤيداً وامتناع عضوين عن التصويت. إن مشروع القرار ذو طابع إنساني أساساً، وهدفه إنهاء معاناة السكان المدنيين في إسرائيل وفلسطين على حد سواء.

وترى المكسيك أن استخدام أي حق نقض لمنع مجلس الأمن من التصرف أمر غير مقبول، وهذه الحالة التي حدثت مؤخراً ليست استثناء.

ومنذ عام 1945، ظلت المكسيك ثابتة على موقفها المعارض لممارسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض. وقد مورست تلك السلطة بما يتعارض مع الالتزام الرسمي الذي تعهد به أربعة من الأعضاء الدائمين في 7 حزيران/يونيه 1945 في مؤتمر سان فرانسيسكو، الذي أعلنوا فيه ما يلي:

(تكلمت بالإنكليزية)

ومع ذلك، لا ينبغي افتراض أن الأعضاء الدائمين، مثلهم مثل الأعضاء غير الدائمين، سيستخدمون عمداً سلطة "حق النقض" لعرقلة عمل المجلس.

(تكلمت بالإسبانية)

غير أن الواقع، مع الأسف، كان مختلفاً تماماً. ونذكر في هذه المناسبة بأن الرئيس بايدن ذكر في خطابه خلال المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين ما يلي من على هذا المنبر:

(تكلمت بالإنكليزية)

"وينبغي لأعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الولايات المتحدة، أن يتمسكوا باستمرار بالميثاق وأن يدافعوا عنه وأن يمتنعوا – وأكرر – أن يمتنعوا عن استخدام حق النقض، إلا في حالات استثنائية نادرة، بغية ضمان أن يظل المجلس ذا مصداقية وفعالاً." (A/77/PV.6، الصفحة 24).

(تكلم بالإسبانية)

ومن المؤسف أن استخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/773 قد ألقى ظلالا من الشك تحديدا على مصداقية المجلس وفعاليته، لا سيما في وقتٍ تمس فيه الحاجة إلى أن يتخذ إجراء حاسما. ومشروع القرار المعني نص متوازن، يتضمن أهم العناصر وأكثرها إلحاحا في ظل الظروف السائدة، وكان من شأنه أن يضمن بالفعل أن يظل مجلس الأمن ذا مصداقية وفعالية. ونظرا لخطورة الحالة وهشاشتها على أرض الواقع، فما من مبرر لمنع اعتماد مشروع القرار، الذي شاركت المكسيك في تقديم نسخته الأولى.

وبالإضافة إلى حق النقض هذا، هناك حق النقض الذي مارسته روسيا والصين ضد مشروع القرار S/2023/792، الذي قدمه وفد الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، كان هناك 10 أصوات مؤيدة و 3 أصوات معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. ويرى وفدي أنه خلافا للنص البرازيلي، الذي تمكن من كسب المزيد من التأييد بين أعضاء المجلس، أن مشروع القرار هذا لم يستند إلى نهج متوازن. ومع ذلك، فإن حق النقض هو حق النقض، ويسلم وفدي بأنه على الرغم من حصول مشروع القرار على ما يكفي من الأصوات لاعتماده، فإن الإجراء الذي اتخذه عضوان دائمان قد شل المجلس مرة أخرى.

ومن المهم الإشارة إلى أن حق النقض الأخير أعقبه مباشرة رفض مشروع القرار S/2023/795، الذي قدمته روسيا، ولم يحصل إلا على أربعة أصوات مؤيدة مقابل صوتين معارضين وامتناع تسعة

أعضاء عن التصويت. وديناميةالرفض المتبادل هذه، التي أعلنها مؤيدو الجانبين في بياناتهم خلال المناقشة بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" يوم الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9453)، بقدر ما هي إعلان تاريخ وفاة متوقع، فإنها أيضا سامة وتعكس الخلل الوظيفي الذي قد يسقط فيه هذا الجهاز. وهي تذكر أيضاً بالممارسات السيئة لحالة الشلل خلال حقبة الحرب الباردة. ولذلك، يدعو وفدي إلى وضع حد لهذه الأساليب السياسية التي لا تعدو أن تكون إساءة استخدام مجلس الأمن على حساب من يعانون في الميدان. ولا يمكن، ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن أرواح البشر معرضة للخطر.

وفي هذا السياق، تكرر المكسيك دعوتها إلى الذين لم ينضموا بعد إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض، التي بلغ عدد الموقعين عليها بالفعل 106 دول، أن يفعلوا ذلك.

وكما ذكرنا في مجلس الأمن، تؤكد المكسيك إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وأينما كان وأيا كانت أغراضه. ونكرر إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على شعب إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ونعترف بحق إسرائيل في حماية مواطنيها وأراضيها وضمان أمنهم، شريطة أن تفعل ذلك في امتثال كامل للقانون الدولي ومع الاحترام التام لمبدأي الضرورة والتناسب اللذين يحكمان أي استخدام للقوة. ومرة أخرى، نطالب حماس بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المحتجزين لديها، ومن بينهم مواطنون مكسيكيون. ويساورنا القلق أيضا لأن الرد الإسرائيلي، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أسفر حتى الآن عن مقتل أكثر من 000 8 شخص، وإصابة أكثر من 000 21 آخرين، وإلحاق أضرار لا تحصى بالبنية التحتية الفلسطينية وغيرها من الممتلكات المدنية الفلسطينية. ومن المروع أنه في مقابل كل يوم يمر منذ استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، كان علينا أن نضيف آلاف الوفيات إلى بياننا. وهذا يجب أن يتوقف.

وإننا ندين أي هجوم عشوائي أو موجه ضد المدنيين تحت أي ظرف من الظروف، وكذلك ضد العاملين في المجال الطبي والإنساني أو ضد الأعيان المدنية والبنية التحتية الأساسية، والذي يمكن أن يشكل جرائم حرب. وتكرر المكسيك دعوتها إلى وقف فوري ومستدام للأعمال القتالية في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الهجمات المباشرة أو غير المباشرة التي تشنها أطراف النزاع كافة على المدنيين، وإلى رفع حالة الحصار التي يجد السكان الفلسطينيون أنفسهم فيها حاليا، مع مراعاة أن الأعمال الانتقامية تتعارض مع القانون الدولي.

ونرحب ببدء دخول القوافل الإنسانية إلى غزة، وإن كان ذلك لا يزال غير كاف. إن توفير الخدمات الأساسية أمر حيوي، وكذلك رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، في كل من غزة والضفة الغربية. وبالمثل، ينبغي السماح للمدنيين بالمرور عبر الممر الإنساني. ونأسف بشدة لوفاة موظفي الأمم المتحدة وندعو إلى إلغاء قرار سحب التأشيرات من موظفي الأمم المتحدة العاملين في إسرائيل. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعم المكسيك الكامل للأمين العام أنطونيو غوتيريش ولمنظومة الأمم المتحدة بأسرها في جهودهما السياسية والإنسانية في أوقات الأزمات هذه. والمكسيك، إدراكا منها للحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة، ستزيد من تبرعاتها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى اعترافا بعملها الإنساني، الذي أصبح الآن ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

إن أي احتلال غير قانوني ويخرق النظام الدولي ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. كما لا يوجد حق في الاحتلال إلى أجل غير مسمى. وأي اكتساب للأراضي بالقوة لاغ وباطل. ونطالب السلطة القائمة بالاحتلال بإنهاء احتلالها وجميع الأعمال الأخرى التي تؤثر على سلامة أراضي دولة فلسطين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد المكسيك إيجاد حل سياسي شامل ونهائي للنزاع، على أساس حل الدولتين، الذي يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بتوطيد دعائم دولة فلسطين القابلة للبقاء سياسيا واقتصاديا والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكما أشارت وزيرة الخارجية المكسيكية في 23 أيلول/سبتمبر من على هذا المنبر (انظر

A/78/PV.12)، يجب أن نعترف بحقوق شعب إسرائيل، لكن ليس على حساب الشعب الفلسطيني.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة براندت (مملكة هولندا).

وفي الختام، نأمل أن يرتقي مجلس الأمن إلى مستوى الحدث، نظرا لخطورة الحالة، وأن يتصرف في أقرب وقت ممكن للحيلولة، قبل كل شيء، دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح، وفتح فصل جديد من المساعدة الإنسانية والحوار السياسي. وفي أحلك الأوقات، عندما تبدو الآفاق أكثر غموضا وصعوبة، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا لإنهاء دورات العنف وإعادة إطلاق حل الدولتين لشعبين وجعله قابلا للتطبيق، مع ضمان الأمن الذي يمكنهما من العيش في سلام. فلنجعل من المبادئ التي اعتمدناها جميعا قبل 78 عاما حقيقة واقعة.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): في مثل هذا الشهر قبل خمسين عاما، اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973. وقبل ثلاثين عاما، تم التوقيع على اتفاقات أوسلو. وقبل ستة وعشرين عاما، عقدت الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. من كان يتخيل أننا سنظل هنا اليوم؟ إن سلسلة الأحداث المروعة التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر مستمرة بلا هوادة، وتتصاعد أكثر من أي وقت مضى مخلفة خسائر أكبر بكثير. وتُعرب اليابان عن خالص تعازيها لأسر الضحايا.

ومرة أخرى، تدين اليابان إدانة قاطعة الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل واحتجازها للرهائن. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح أبدا مع هذه الأعمال الشنيعة. ولكل دولة عضو الحق في الدفاع عن نفسها وعن شعبها، على أن يمارس هذا الحق وفقاً للقانون الدولي. ومؤخرا، أعلنت إسرائيل عن توسيع عملياتها البرية في غزة. ولم تكن الحالة الإنسانية في غزة يوماً أسوأ مما هي عليه الآن.

إنها حالة كارثية، فالشعب الفلسطيني في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء والوقود والدواء. ونعرب أيضا عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ولفقدان موظفي الأمم المتحدة وأفرادها.

وتعقد هذه الجلسة لأن مجلس الأمن فشل مرارا في التصرف. وينبغي لمجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يعالج الأزمة المتفاقمة بصورة عاجلة وحقيقية وأن يحول دون انتشار النزاع في أنحاء المنطقة. واليابان، بوصفها عضوا في المجلس حاليا، تعمل بلا كلل مع أعضاء المجلس الآخرين، لا سيما مع الأعضاء الـ 10 المنتخبين، لصياغة مشروع قرار مقبول للجميع. ولا يمكن للعالم أن ينتظر حتى يفي المجلس أخيرا بمسؤوليته ويتكلم بصوت موحد.

لقد أطلق سراح عدد من الرهائن. ويجب أن يتبع ذلك المزيد من عمليات الإفراج فورا، حيث تنتظر عائلات أكثر من 200 ضحية مختطفة في يأس أخبارا تفيد بأن أحباءهم في أمان. ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المتبقين. وتؤيد اليابان تأييدا تاما الهُدن الإنسانية الفورية وإنشاء ممرات إنسانية لضمان إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب السماح بنفاذ المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني. وفي حين مرت عشرات الشاحنات عبر معبر رفح، يجب أن تتبعها مئات أخرى لتلبية الاحتياجات الماسة لأكثر من مليوني شخص. ويحدونا أمل وطيد في التبكير بوقف التصعيد، الأمر الذي سيكون خطوة هامة نحو السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، وافقت اليابان مؤخرا على حزمة معونات بقيمة 10 ملايين دولار كجزء من استجابتها للنداء الإنساني العاجل الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهناك حاجة إلى المزيد، نظرا لخطورة الحالة في غزة. وندعو جميع الدول الأعضاء والشركاء في المجال الإنساني إلى زيادة مساعداتهم لتلبية الاحتياجات العاجلة. ولكن لكي تصل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، نحتاج إلى فترات توقف وممرات إنسانية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل معا لاستعادة الأمل وتمهيد الطريق للسلام والأمن في كل من فلسطين وإسرائيل. وتؤيد اليابان حل دولتين، تعيش بموجبه إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة في المستقبل

جنبا إلى جنب في أمن وسلام. وعلى جميع الأطراف أن تبذل جهودا جادة لتحقيق تلك الغاية. وفي الوقت الراهن، يجب علينا جميعا أن نعمل على تهدئة الوضع بشعور بالإلحاح.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة. وأيدت ماليزيا، إلى جانب مجموعة من البلدان، طلب مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي استئناف هذه الدورة.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل موريتانيا باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.39).

ونعرب عن خالص تعازينا للأسر الثكلى التي تنعى فقدان أحبائها في الأعمال العدائية المروعة المستمرة.

إن حجم الفظائع التي ارتكبت بحق سكان غزة يتحدى كل فهم عقلاني وقد صدم مشاعرنا الإنسانية بشدة. ولأكثر من ثلاثة أسابيع، شهدنا عمليات القصف العشوائي، وقتل المدنيين، وتدمير الأعيان والهياكل الأساسية المدنية. ويستمر انتهاك المبادئ المقدسة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولا يوجد على الإطلاق أي احتياط أو تمييز أو تناسب في أفعال إسرائيل. وقتل أكثر من 000 8 مدني، من بينهم أكثر من 000 3 طفل بريء. وقرابة 70 في المائة من القتلى المدنيين في عملية العقاب الجماعي المستمرة التي تقوم بها إسرائيل ضد سكان غزة هم من النساء والأطفال. وتم قطع المياه والكهرباء، وحظر إمدادات الوقود. والقول بأن غزة تواجه كارثة إنسانية هو من قبيل البخس. إنه في الواقع حكم بالإعدام على جميع السكان. وبموجب اتفاقيات جنيف، تعتبر الهجمات على المدنيين والمستشفيات وأماكن العبادة وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية التي لا غنى عنها غير قانونية وترقى إلى جرائم حرب.

وتدين ماليزيا الهجمات الشنيعة والوحشية على السكان المدنيين في غزة، و 40 في المائة منهم من الأطفال. ويجب حماية جميع أرواح المدنيين، بغض النظر عن العرق والدين والجنسية. ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الكارثة الإنسانية التي ما زالت تتكشف. وتنضم ماليزيا إلى الآخرين في المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. وهذا أمر حيوي للغاية لوقف المزيد من الخسائر في الأرواح والقيام بالعمل الإنساني الضروري. وندعو إلى إنشاء ممرات إنسانية، وإلى نفاذ المساعدات الإنسانية دون عوائق أو قيود، حتى يتسنى إيصال المساعدات إلى المحتاجين في جميع أنحاء غزة دون أي عوائق. ويجب استعادة إمدادات الكهرباء والمياه والوقود. إنها أساسيات منقذة للحياة.

كما تدين ماليزيا حجب خدمات الاتصالات. إن خدمات الاتصالات هي شريان الحياة. ويجب دائما حماية البنية التحتية للاتصالات والحق في الاتصال. وفي غزة، فإن 1.4 مليون شخص، أو 62 في المائة من سكانها، باتوا نازحين داخليا. وترفض ماليزيا رفضا قاطعا أعمال التهجير القسري لسكان غزة. إنه انتهاك صارخ للقانون الدولي. والواقع أن أولئك الذين استجابوا للتحذير بالإخلاء إلى الجنوب ما زالوا يقعون ضحايا للقصف العشوائي. وقد مات الكثيرون بالفعل. ولا يوجد مكان آمن في غزة في الوقت الراهن. كما أن عنف المستوطنين في الضفة الغربية، الذي أدَّى وما زال يؤدِّي إلى الترحيل القسري للفلسطينيين، يثير قلقا عميقا.

ونشيد بجميع أبطال العمل الإنساني الذين يواصلون تقديم خدماتهم في غزة. ونحيي شجاعتهم وتفانيهم. ويجب ضمان سلامتهم وحمايتهم. وخلال الـ 24 ساعة الماضية، قتل ثلاثة موظفين آخرين من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ليصل العدد الإجمالي إلى 67 موظفا منذ بدء الحرب. وننضم إلى الآخرين في الحداد على موظفي الأونروا البالغ عددهم 67 موظفا. وماليزيا مساهم منتظم في ميزانية الأونروا. ونظرا للظروف الإنسانية المتردية للغاية في غزة، قررت ماليزيا تخصيص مساهمة طارئة إضافية للأونروا. وإننا نقدر الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، تحت قيادة الأمين العام. ونثمن أيضا الدور المهم الذي تقوم به بلدان المنطقة. وماليزيا على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء الدوليين لتلبية الاحتياجات الإنسانية لغزة.

وتتشاطر ماليزيا خيبة الأمل الواسعة النطاق التي أعرب عنها العديد من الدول الأعضاء إزاء مجلس الأمن. ولا يزال مجلس الأمن، الجهاز المكلف بصون السلم والأمن العالميين، مشلولا بسبب التسييس القائم على المصالح الذاتية الضيقة لبعض أعضائه. وهم يواصلون إساءة استخدام مسؤوليتهم وامتيازاتهم الكبيرة، ويحولون المجلس إلى ساحة للمزايدة وتبادل إلقاء اللوم عوضا عن اتخاذ إجراءات موحدة وسريعة وحاسمة لوقف الحرب وإنقاذ أرواح المدنيين. لقد كشفت أفعالهم عن نفاقهم وانتقائيتهم وازدواجية معاييرهم.

واليوم تحملت الجمعية العامة المسؤولية حيث فشل مجلس الأمن. ونشيد بالبلدان الـ 121 التي تحلت بالشجاعة للدفاع عن الإنسانية وأيدت القرار الذي اقترحه الأردن، وشارك في تقديمه 46 بلدا، بما فيها ماليزيا (القرار دإط–21/10). واتخاذ هذا القرار علامة على أننا في الأمم المتحدة نسمع الصرخة المدوية من الناس في شتى أنحاء العالم الذين يطالبون بالوقف الفوري لمذبحة الأرواح البريئة في غزة.

ويمثل القرار تقدما كبيرا ويحمل سلطة أخلاقية كبيرة. إنها خطوة أولى مهمة اتخذت هنا في الأمم المتحدة، تعيد بصيصا من الأمل والإيمان والثقة في العملية المتعددة الأطراف. وندعو مجلس الأمن إلى الاستجابة لقرار الجمعية العامة هذا باتخاذ إجراءات فورية ومُوحَّدة وحاسمة. والمزيد من التقاعس يعني الاستمرار في التواطؤ في الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في غزة.

ووفقا لليونيسيف، أصبحت غزة مقبرة للأطفال. ويسقط أكثر من 420 طفلا بين قتيل وجريح في غزة كل يوم. فكم عدد الأطفال الذين يجب أن يتيتموا أو يُقتَلوا أو يُشوَّهوا؟ كم من آباء عليهم أن يمروا بمحنة دفن أطفالهم الأبرياء؟ ما الذي يتطلبه الأمر أكثر من ذلك لكي يستيقظ البعض منا ويفتح عينيه على الحقيقة ويدافع عن البشرية؟ فلْتحْذروا، سيحكم التاريخ عليكم. إن أكثر من نصف سكان غزة هم من الأطفال والشباب. إنهم يستحقون الأمل في مستقبلهم، لا الكآبة واليأس. وقتل الناس لن يقتل مثلهم العليا. وحيثما كان هناك احتلال وقمع، لا بد أن تكون هناك مقاومة. وكدول حرة، يجب أن نتحد لإنهاء الاحتلال بدلا من إدامته. يجب أن نؤيد الحق في تقرير المصير لا إنكاره. والسبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن للجميع في المنطقة هو إنهاء الاحتلال غير القانوني والقمعي لفلسطين. ولا بد من وضع حد لحلقة العنف المفرغة التي تحملتها أجيالها العديدة. ولا تزال ماليزيا راسخة في مساندتها لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من خلال إقامة دولة فلسطين حرة ومستقلة وفقا لحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد إرميدا كاستيّو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/ES-10/PV.40).

لقد انضمت نيكاراغوا إلى مبادرة عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بسبب الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة، وتضامنا مع فلسطين وجميع المدنيين والنساء والأطفال، الذين هم ضحايا لهذا الصراع الرهيب. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تقاعس مجلس الأمن وعدم اكتراثه على مدى عقود. وقد أظهرت الأحداث المأساوية والوحشية الأخيرة في فلسطين وإسرائيل مرة أخرى أن مجلس الأمن مدين للبشرية والمجتمع الدولي والسلام والعدالة، وخاصة في الشرق الأوسط. ومن المستهجن أن هذا الجهاز لم يتخذ قرارا إنسانيا بسيطا يطالب على وجه الاستعجال بوقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية وإمكانية إنفاذها، لا سيما بالنظر إلى الحالة الهشة لجميع السكان في غزة، التي تزداد سوءا كل يوم. ونؤكد من جديد أنه يجب على مجلس الأمن أن يضطلع على نحو كامل بالمسؤوليات المنوطة به في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يقوم بذلك على وجه السرعة وبدون الكيل بمكيالين.

وفي هذا المحفل العالمي، ما زلنا ندين بشدة تفاقم النزاع الإسرائيلي الفلسطيني المروع، الذي يُولِّد المزيد من الضحايا والآلام للعديد من الأسر البريئة. ومن المعروف عالميا أن هذا النزاع، ولا سيما الوضع المتفجر واللاإنساني الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة منذ أكثر من 16 عاما، وما يفرضه من الاحتلال والحصار غير القانوني، قد حوَّل هذه الأرض إلى سجن مفتوح ضخم، ما أدى إلى

إفقار أكثر من 2.3 مليون نسمة، نصفهم من الأطفال. وإذا استمرت تلك الأوضاع، فإنها لن تجلب سوى المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الشرق الأوسط والعالم. وترى نيكاراغوا أن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال التفاوض والتنفيذ الكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بفلسطين. ونيكاراغوا تؤيد أي جهد يؤدي إلى وقف إطلاق النار، وستدعم ذلك. ولهذا السبب شاركنا في تقديم القرار الذي قدَّمه الأردن باسم مجموعة الدول العربية (القرار دإط-21/10) وصوَّتنا مؤيدين له، والذي أُعرب فيه عن القلق العميق إزاء تصاعد العنف وتدهور الحالة، ولا سيما سقوط ذلك العدد الكبير من الضحايا المدنيين. ونشدد على أن الأولوية في جميع الأوقات هي حماية السكان المدنيين.

وتقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية حتمية عن المطالبة باحترام وقف فوري لإطلاق النار، وحماية السكان في فلسطين، بدون الكيل بمكيالين وفي ظل ظروف متساوية كونهم بشرا، مع تقدير جميع الأرواح بنفس الطريقة. إن الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن مدعوون إلى العمل، في أقرب وقت ممكن، للمطالبة بحلول تستند إلى القانون والعدالة، لوقف دوامة العنف الغاشم التي أصبحت بالفعل إبادة جماعية.

وقد وجهنا الشكر للوكالات الإنسانية والحكومات التي تساعد على معالجة الأزمة الإنسانية في غزة. وشهدنا بفزع الهجوم على المستشفى في غزة الذي أودى بأرواح ثمينة لأكثر من 700 شخص، معظمهم من الأطفال، ونددنا بذلك الهجوم.

وما فتئت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا وشعب نيكاراغوا يؤيدان القضية العادلة للشعب الفلسطيني. إنها مسألة مبدأ وتضامن أخوي في النضال. ونحن، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، نرى أنه من الضروري تكثيف الجهود الدولية لإيجاد حل نهائي وسلمي يُتوَّج بإقامة دولة فلسطينية، والقدس الشرقية عاصمتها، على أساس الحدود المعترف بها في عام 1967- باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، والعيش إلى جانب دولة إسرائيل بسلام وأمن لكلتا الدولتين. ومن الالتزامات الأخلاقية والتاريخية لجميع الدول الدفاع عن تعددية الأطراف، وعن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والحل السلمي للمنازعات، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية.

ونصلي من أجل الأبرياء والأسر التي تعاني كثيرا، الأسر الإسرائيلية والفلسطينية، والأسر من مختلف الجنسيات، وأسر موظفي الأمم المتحدة، وأسر الصحفيين. حبنا واحترامنا لكل واحد منهم.

إن حالة الألم والمعاناة هذه التي يعانيها الشعب الفلسطيني تمزق قلوبنا جميعا. وفي الأيام الأخيرة، لقي عدة آلاف من الأشخاص حتفهم في غزة. والهجمات على المرافق الطبية، وقطع المياه والكهرباء والإمدادات الطبية والغذاء والوقود، كلها أمور مقيتة وتزيد من انعدام الأمن لدى سكان يبلغ عددهم 2.3 مليون نسمة – نصفهم من الأطفال – الذين ليس لديهم مكان آمن يبيتون فيه أو يذهبون إليه.

ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من 1.4 مليون فلسطيني في غزة قد نزحوا بالفعل. وأُبلِغ عن مقتل أكثر من 8 500 فلسطيني، 67 في المائة منهم من الأطفال والنساء والمسنين – بمن فيهم أكثر من 3 800 طفل – وتتزايد المعاناة والخسائر في الأرواح كل دقيقة.

وهناك أمر واحد واضح جدا، وهو ما يبدو جليا في الجمعية العامة وفي جميع مدن العالم: فلسطين ليست وحدها، شعوب العالم تقف إلى جانب فلسطين. وقد أعلنا ذلك من خلال اتخاذنا القرار دإط-21/10، ومن خلال مئات الاحتجاجات التي شارك فيها مئات الآلاف من الناس – وهو عدد يتزايد كل يوم – بما في ذلك الاحتجاجات في مدن البلدان التي تعيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ويطالب المئات ومئات الآلاف من الناس بالسلام ووقف إطلاق النار وإنهاء المعاناة في غزة وإنصاف الشعب الفلسطيني. لقد حان الوقت لنا هنا في الأمم المتحدة أن نصغي إلى صرخة شعوب العالم وأن نضع حدا للظلم التاريخي المفروض على فلسطين.

يجب أن يسود السلام بأي ثمن وقبل كل شيء من أجل التمكين من الحل العادل والحقيقي الوحيد، أي دولتين تعيشان في سلام وأمن. وهذا أمر معروف جيداً للجميع هنا اليوم. وتلك هي المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق مجلس الأمن، الذي يجب أن يُمكِّن، بصورة نهائية، من إقامة دولة فلسطين بالكامل وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد حكومة غيانا عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في ضوء مستويات العنف والعداء المحزنة للغاية التي ما فتئت تتكشف في الشرق الأوسط، ولا سيما في قطاع غزة، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية وما ينجم عنه من وفيات وإصابات، والنزوح الجماعي للأشخاص وما يصاحب ذلك من تحديات لهذه التحركات، هي أمور تبعث على القلق، وهو أقل ما يقال عن ذلك. لم يكن الهجوم على المستشفى الأهلي إلا عمل وحشي غير قانوني لا ينبغي أن يحدث أبدا في أي مجتمع متحضر. كما يجب النظر إلى الأمر الصادر بإخلاء الموجودين في مستشفى القدس من نفس الزاوية. وتعرب غيانا عن خالص تعازيها للذين فقدوا أحباءهم في تلك الظروف المأساوية والمهينة، ونصلي من أجل الشفاء العاجل للجرحى. ونتعاطف أيضا مع أسر وأحباء موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في النزاع، ونشيد بموظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى الذين ما زالوا يعملون في هذه الظروف القاسية.

قبل أربعة وعشرين يوما، استيقظ العالم على الأنباء المروعة عن تسلل حماس إلى الأراضي الإسرائيلية، وشن هجمات بالصواريخ على البلد، وقتل واختطاف مواطنين إسرائيليين. وندين تلك الأحداث بأشد العبارات الممكنة ونشدد على أنها تشكل انتهاكات للقانون الدولي. ومنذ ذلك الهجوم، شهدنا ردا عسكريا من إسرائيل لم يسبق له مثيل من حيث الحجم والتأثير، مما تسبب في أزمة إنسانية كارثية في قطاع غزة المكتظ بالسكان. ومما زاد المشكلة تعقيدا أن قطاع غزة ظل تحت حصار كامل لمدة 13 يوما بعد الهجوم. ولم يكن هناك من سبيل للخروج أو دخول أي شيء. وانقطعت الكهرباء والمياه والوقود والإمدادات الغذائية. وصدر الأمر لـ 1.1 مليون شخص بعملية إخلاء واسعة النطاق من شمال القطاع إلى جنوبه. وندرك جميعا الهاوية التي دُفِع إليها شعب غزة بسبب تلك التطورات، حتى مع استمرار الحرب. في الواقع، لا يزال المدنيون التعساء يتحملون وطأة تلك الهجمات. لقد شعرنا بالإحباط لسماع التقييم بأنه لا يوجد مكان آمن في غزة، لأن المستشفيات والمدارس والمباني الأخرى التي ينبغي أن تكون أماكن آمنة وفقا للقانون الدولي الإنساني قد قصفت أيضا في ضربات عشوائية.

وتشدد غيانا على مسؤولية أطراف النزاع عن الاحترام الكامل وغير المشروط لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والالتزام بها. حتى الحروب لها قواعد، ويجب التقيد بمبادئ التمييز والتناسب والإنسانية والضرورة. إن حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية، وندعو إلى وضع حد فوري للهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وعلاوة على ذلك، تدعو غيانا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الإسرائيليين، والإفراج الفوري عن جميع المدنيين الفلسطينيين المحتجزين ظلما. ونطالب بسلامتهم ورفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية، امتثالا للقانون الدولي.

إن فتح ممر إنساني إلى غزة هو الآن مسألة وجودية، وكان من دواعي سرور غيانا أن تعلم أن قافلة المعونة الأولى دخلت غزة في 21 تشرين الأول/أكتوبر، بعد 13 يوما من الحصار الكامل. غير أن هذا لا يكفي. وقبل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، كان ما لا يقل عن 500 شاحنة مساعدات تدخل غزة يوميا. واليوم، هو جزء يسير من ذلك. وندعو من لهم قدرة على التأثير على الأطراف المعنية إلى ممارسة كل ذلك التأثير حتى يكون هناك تدفق مستمر دون عوائق للمعونات المنقذة للحياة إلى سكان غزة. إن التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار أمر حاسم لاستدامة التدخل الإنساني في غزة. وتناشد غيانا الأطراف أن توقف القتال فورا وأن تختار طريق الحوار والسلام. ونُشدِّد أيضا على أهمية تجنب المزيد من تصعيد العنف في الضفة الغربية

وأجزاء أخرى من المنطقة. ونحث جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس تحقيقا لتلك الغاية.

إن القيادة الحقيقية القائمة على المبادئ لا يمكن أبدا أن تنغمس في الإشراف على قتل النساء والأطفال. ومن المثير للصدمة ما علمناه من أن أكثر من 500 3 طفل قتلوا في غزة خلال الـ 24 يوما الماضية – أكثر من كل الأطفال الذين قتلوا في النزاعات في العالم سنويا منذ عام 2019. أطفال تقلصت أفراحهم بالفعل، يعيشون في ظل الحرب والتهجير المستمر؛ أطفال اعتادوا على أصوات الحرب بالفعل، ويمكن أن يميزوا دوي قذائف المدفعية عندما تقترب – وليس فقط منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر؛ أطفال كانت لديهم أحلام، أو ربما كانوا يعتقدون أن هذا العالم – هذه الأمم المتحدة – سيضمن لهم ولأسرهم أن يعيشوا في بلدهم، في دولتهم، في سلام وأمن. ولكن حتى ونحن نأسف لهؤلاء الصغار، الذين لقوا حتفهم قبل أن يختبروا حقا ما يعنيه العيش في سلام، نرى إخوتهم وأخواتهم الباقين على قيد الحياة وهم محرومون من الطعام والماء – نعم، الماء – والمستلزمات الأساسية الأخرى. والمستشفيات التي تستقبل المصابين والمُشوَّهين للحصول على فرصة للحياة محرومة من الوقود.

لقد خذل المجتمع الدولي أولئك الأطفال وغيرهم الكثير من قبلهم؛ خذل شعب فلسطين لأكثر من 50 عاما. وتُشدِّد غيانا على المسؤولية الخاصة لمجلس الأمن عن التصرف في ضوء التهديد الذي تُشكِّله هذه الحالة لصون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، فإن الشلل الحالي الذي يعاني منه المجلس بشأن هذه المسألة يثير قلقا بالغا. ونناشد المجلس توجيه رسالة قوية وواضحة إلى شعبي إسرائيل وفلسطين والمنطقة بأسرها مفادها أن سيادة القانون يجب احترامها.

وفي هذا السياق، تشعر غيانا بالتشجيع لأن الجمعية العامة لم تتردد عندما طُلب إليها أن تدافع عن مبادئ العدالة وسيادة القانون. وكنا من الدول التي أيَّدت القرار الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي (القرار دإط–21/10)، ونكرر التأكيد على أحكام ذلك القرار. وندعو الأطراف المعنية إلى التقيد بتلك الأحكام، فهي ملزمة أخلاقيا بأن تفعل ذلك.

وأود أن أُشدِّد على أهمية مسؤوليتنا وانخراطنا جميعا – كمجتمع دولي – في إيجاد حل. وعلى حد تعبير الشاعر الغياني مارتن كارتر، "مثل شبكة نُسِجت خيوطها على نمط، والجميع منخرطون، ويُستهلكون جميعا."

ويقع على عاتق الأمم المتحدة التزام أخلاقي تجاه شعبي فلسطين وإسرائيل بتنشيط عملية السلام. ذلك هو السبيل الوحيد لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ومعالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل. والشعب الفلسطيني ما زال يُدفَع أكثر فأكثر إلى الوراء، مع خنق تطلعاته إلى التنمية والسلام بفعل دورة تلو الأخرى من العنف والقمع لأكثر من سبعة عقود.

إن التعجيل بتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 أمر بالغ الأهمية. وحكومة غيانا لا تتزعزع في التزامها إزاء ذلك الهدف، وهي مستعدة للإسهام بشكل بناء في أي جهد حقيقي لبلوغ تلك الغاية.

السيدة كوزي (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على استئناف دورتها الطارئة العاشرة بموجب قرار "الاتحاد من أجل السلام" (القرار 377 ألف (د–5)). وتستأنف هذه الدورة في سياق عالم مضطرب – عالم يتطلع إلى الجمعية، كبرلمان دولي للبشرية، لاتخاذ قرارات جريئة وحاسمة وباعثة على الأمل في هذه الأوقات العصيبة.

وأود أن أذكر درسا مستفادا من دروس الحياة الذي تعلمناه جميعا، مرارا وتكرارا، خلال كل مرحلة من مراحل حياتنا: هناك جانبان لكل قصة. ومع أخذ النزاع في الاعتبار، تسارع ناميبيا إلى التحذير من أن النظر إلى قصة ما من منظور مختلف ينبغي ألا ينظر إليه على أنه تجاهل لألم الآخر.

في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلال المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن (انظر S/PV.9451)، شهدنا هجوما لا مبرر له على الأمين العام عندما أكد أن هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر لم تحدث

من فراغ. فعلا هي لم تأتِ من فراغ، لأن النزاع يسبق ذلك اليوم المشؤوم، والألم والرعب لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين لم يبدأ في ذلك اليوم.

وأود أن أوضح بشكل قاطع أن ناميبيا تنظر إلى النزاع الحالي من منظور الإنسانية والقانون الدولي وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ندعو إلى وقف العنف من خلال وقف إطلاق النار؛ وإنهاء التهجير الجماعي للمدنيين؛ ووضع حد لمحاولات تجويع الفلسطينيين من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المياه والوقود.

وفي الأسبوع الماضي، أكد السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن النظرة الثنائية للعالم المتجذرة في مفهوم "إما أن تكون معي أو ضدي" لن تعزز السلام أبدا. تلك هي الرسالة التي نوجهها إلى مجلس الأمن، الذي تعذر عليه أن يتحرك في هذه الأوقات العصيبة التي يكون فيها لكل دقيقة ضائعة تأثير مباشر على ما إذا كان الناس سيبقون على قيد الحياة أم سيموتون. ونحث أعضاء المجلس على تنحية خلافاتهم جانبا، وتنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المقدس نصا وروحا، وإنقاذ جيل على وشك أن يُمحى جراء ويلات الحرب. وقد علمنا التاريخ أن الحرب، أينما تقع، هي التجربة الأسوأ على الإطلاق لجميع المتضررين بها. جروح الحرب لا تلتئم. ولذلك، يجب وضع حد للقتل بلا هوادة والتدمير الغاشم والخسائر الفادحة في الأرواح في هذا النزاع.

لقد صوتت ناميبيا مؤيدة للقرار الذي قدمه الأردن (القرار دإط-21/10) لأننا نشعر بألم ومعاناة الشعب الفلسطيني. وفي يوم الجمعة، أثبتت الجمعية، كما قال مارتن لوثر كينغ الابن، أن قوس الكون الأخلاقي طويل ولكنه ينحني نحو العدالة.

وبمنتهى التعاطف، أود أن أقول للمراقب الدائم عن فلسطين وفريقه إننا نشعر بألم ومعاناة الشعب الفلسطيني بما لا يقل عن شعورنا عندما سرنا معا في أروقة الأمم المتحدة كشعوب مضطهدة. وإننا نتعاطف مع كفاحهم الذي طال أمده من أجل حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وناميبيا معهم في تلك الرحلة، كما كانت دائما. وينبغي أن تكون المظالم التي يتعرضون لها كافية لتهيئتنا جميعا لوضع حواجز أمان للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والرحمة التي تجسد فكرة الإنسانية ذاتها كحماية للشعب الفلسطيني من المزيد من الهمجية. وستواصل ناميبيا دفع تلك الحواجز باسمهم، مستخدمة النظم والعمليات والمؤسسات المتاحة لنا.

وفي العام الماضي، اتخذت الجمعية قرارا مهما بطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية (القرار 247/77). ولئن كان ذلك الأمر معروضا على القضاء، فإن التصعيد المستمر للعنف، لا سيما خلال الأشهر الـ 12 الماضية، يُذكِّرنا بأن علينا مسؤولية رفض الخطاب الضار الذي يجرد الشعب الفلسطيني من إنسانيته. فلا وجود لحيوانات بشرية. والشعب الفلسطيني، شأنه شأن جميع أعضاء الأسرة البشرية، له الحق في الكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف التي تشكل أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم. تلك هي الضمانات المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونحن نعتبرها أساسية وغير قابلة للتجزئة.

إن قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في وجه العقاب الجماعي ضد شعب بأكمله، على الرغم من استخدام القوة العشوائية وغير المتناسبة لعقود، ينبغي أن تثير فينا شعورا بالواجب – واجب وضع حد للتصعيد الخطير للعنف وبيان أن الإنسانية والرحمة هما بالفعل مظلة تُوحِّدنا من أجل قضية السلام المشتركة.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أشكركم وأشكر السيد رئيس الجمعية العامة على استجابتكم لطلب المجموعة العربية والإسلامية استئناف أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وتنعقد هذه الدورة الاستثنائية في سياق أزمة غير مسبوقة وأحداث خطيرة تهدد الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط ولها تداعيات على العالم بأسره.

إن ما شهدناه في الأسابيع الماضية من استهداف كل المدنيين وأعمال العنف ضدهم وضد منشآتهم وممتلكاتهم، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، وانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي

الإنساني، والعمليات العسكرية في قطاع غزة، تشكل مصدر قلق بالغ للمملكة المغربية. وفي هذا الصدد، تؤكد المملكة المغربية على خمس نقاط أساسية.

أولا، الدعوة إلى خفض التصعيد وحقن الدماء ووقف الاعتداءات العسكرية، وتجنيب المنطقة ويلات صراع يقضي على ما تبقى من فرص وآمال السلام والاستقرار.

ثانيا، الحاجة الملحة لحماية كل المدنيين وعدم استهدافهم، وذلك وفق مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقيم الإنسانية المشتركة.

ثالثا، ضرورة السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وانسيابية وبكمية كافية إلى قطاع غزة، فالوضع الإنساني هناك أصبح لا يطاق.

رابعا، رفض كل الحلول والأفكار الرامية إلى تهجير الفلسطينيين أو ترحيلهم من أرضهم، وتهديد الأمن القومي للدول المجاورة.

خامسا، الحاجة إلى إطلاق عملية سلام حقيقية تفضي إلى حل الدولتين، دولة فلسطين على حدود حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وفي أعقاب قمة السلام التي عقدت في القاهرة في 21 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المملكة المغربية وثماني دول عربية بيانا يطالب مجلس الأمن بإلزام الأطراف بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار، وضمان وتسهيل النفاذ السريع والآمن والمستدام للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة دون عوائق.

وفي إطار التزام ثابت لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لفائدة القضية الفلسطينية، وبتعليمات سامية من جلالته، أرسلت المملكة المغربية مساعدات إنسانية عاجلة لصالح السكان الفلسطينيين، وتم تسليمها إلى الهلال الأحمر المصري لإدخالها إلى قطاع غزة. كما قامت وكالة بيت مال القدس، بتعليمات ملكية سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، بإرسال مساهمات إلى المؤسسات الاستشفائية والاجتماعية الرئيسية التي تتكفل بحالات الطوارئ الصحية والاجتماعية الناجمة عن تطورات الأوضاع في قطاع غزة.

لقد دعت المجموعتان العربية والإسلامية وحركة بلدان عدم الانحياز إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية بعد عدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد قرار يضع حدا للوضع المأساوي في غزة. ونتمنى أن يشكل القرار دإط–21/10، الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي، فرصة حقيقية لإعطاء الأمل لشعوب المنطقة وخطوة هامة في طريق إيجاد حل للأزمة الحالية.

وتجدد المملكة المغربية التأكيد على موقفها الثابت والواضح من عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، كسبيل وحيد لضمان الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

كما تؤكد المملكة المغربية على ضرورة وقف كل الإجراءات التي تمس بالوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة، خدمة للسلام والاستقرار. فمدينة القدس يجب أن تبقى أرضا للقاء ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع ديانات التوحيد الثلاث ومركزا لقيم احترام التبادل والحوار، كما تم النص على ذلك في نداء القدس الذي وقعه جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، بمعية قداسة البابا فرنسيس في 30 آذار/مارس 2019 في الرباط.

وختاما، أود التذكير بما جاء في الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأقتبس من الرسالة الملكية،

”بقدر ما نؤكد أن حالة الانسداد في العملية السياسية بين الجانبين – الفلسطيني والإسرائيلي – لا تخدم السلام الذي نتطلع أن يسود المنطقة، نشجع الإشارات الإيجابية والمبادرات

المحمودة المبذولة لإعادة بناء الثقة، بهدف إطلاق مفاوضات جادة كفيلة بتحقيق حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، وعلى أساس حل الدولتين باعتباره خيارا واقعيا“.

إن المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تظل متشبثة بخيار السلام، وتعيد التأكيد على استعدادها للتنسيق مع كافة الشركاء للانخراط في أي جهود دولية تفضي إلى إنهاء الوضع الحالي المأساوي والخطير في غزة.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الأزمة الإنسانية الشديدة المستمرة والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب في قطاع غزة تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي.

وفي يوم الجمعة الماضي، اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة القرار دإط–21/10، الذي يدعو إلى هدنة إنسانية فورية ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس، ويطالب جميع الأطراف بالامتثال الفوري والكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، غضت إسرائيل الطرف عن الطلب الإجماعي للمجتمع الدولي، وأعلنت رسميا إطلاق عملية برية عسكرية في قطاع غزة. وبالتالي فإن غزة أصبحت الآن جحيما، ولا يوجد مكان آمن على الإطلاق.

وتدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة جميع الهجمات العشوائية التي تستهدف الأبرياء والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس. ويجب وقف الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضد الأبرياء في قطاع غزة فورا.

إن أزمة الشرق الأوسط الراهنة هي نتيجة حتمية للأعمال غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. بيد أن بعض البلدان تزيد من تفاقم الحالة في قطاع غزة من خلال تمويه إسرائيل كضحية وتبرير عدوانها العسكري المستمر بأنه ممارسة لحقها في الدفاع عن النفس.

وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار قدمه وفد البرازيل (S/2023/773) للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في فلسطين لمجرد أن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس لم يرد ذكره في مشروع القرار (انظر S/PV.9442). وبسبب دعم الولايات المتحدة الأحادي الجانب لإسرائيل، فشلت الجهود المضنية التي بذلها المجتمع الدولي لوضع حد للنزاع المسلح، وإنقاذ أرواح عدد كبير من الأبرياء، ونزع فتيل الحالة العسكرية المتوترة في الشرق الأوسط. وهذا يبين بوضوح أن الولايات المتحدة تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتوافق على الجرائم ضد الإنسانية وتشجعها لمجرد أن إسرائيل حليفتها. وهذا يثبت أيضا مرة أخرى أن الولايات المتحدة تحدد العدالة والظلم على أساس ما إذا كان مؤدي الفعل مؤيدا للولايات المتحدة أو مناهضا لها. وهو مظهر نموذجي لازدواجية المعايير المخزية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالحق في الدفاع عن النفس.

وما لا يمكن إغفاله هو أن بعض البلدان الغربية تلجأ إلى حملات التشهير ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لربط أزمة الشرق الأوسط بنا بالقوة. وتنشر بعض وسائط الإعلام التابعة للإدارة الأمريكية شائعة كاذبة لا أساس لها من الصحة بأن أسلحة كوريا الشمالية يبدو أنها استخدمت في الهجوم على إسرائيل. كما أنها تبني الرأي العام بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستستخدم بحرية استراتيجية دبلوماسية الابتزاز وتصعد التوترات الإقليمية استغلالا لاهتمام الولايات المتحدة الكبير بالشرق الأوسط وأوكرانيا.

ونية الولايات المتحدة الشريرة واضحة. إنها ليست سوى محاولة لتحويل اللوم عن أزمة الشرق الأوسط، الناجم عن سياستها الأحادية الجانب تجاه إسرائيل ومعاييرها المزدوجة، إلى دولة ثالثة، وبالتالي التهرب من الانتقادات الدولية للولايات المتحدة. وتراقب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحذر الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة، البلد الذي أشعل الحرب والنزاعات المسلحة في أجزاء مختلفة

من العالم وحول المسؤولية عنها إلى دول مستقلة ذات سيادة. ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأن الأزمة الحرجة الراهنة في قطاع غزة يجب أن تنتهي فورا وأنه يجب حماية جميع المدنيين من خلال التنفيذ الكامل للقرار الذي اتخذته الجمعية.

ختاما، يعرب وفدي مرة أخرى عن تأييدنا الثابت للشعب الفلسطيني وتضامننا معه في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لاستئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في مواجهة العدوان والإبادة الجماعية البشعة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني حاليا.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص بوضوح تام، في المادة 1، على أن الغرض الأساسي الأول للمنظمة هو:

> ”حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم“.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمحاولة تسوية حالة الشعب الفلسطيني. ونقر بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام في هذا الوقت بالذات، إلى جانب أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين.

ومع ذلك، نلاحظ أن كل تلك الجهود لم تكن كافية لتحقيق السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، وعاما بعد عام، يجري تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه الأصلية لأغراض استعمارية. إن منظمتنا، الأمم المتحدة، مدينة للشعب الفلسطيني لأننا لم نتمكن من الانتهاء من تنفيذ الحل المتوخى للسلام النهائي والدائم في عام 1947. وبينما تحرز إجراءاتنا تقدما بطيئا، استفادت إسرائيل من القرار 181 (د-2)، الذي منحها صفة الدولة. ومنذ ذلك الحين، تجاهلت، بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، جميع مقررات وقرارات الأمم المتحدة الأخرى، في دليل واضح على تجاهل وازدراء المجتمع الدولي وجميع التطورات الناشئة في مجال القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، اللذين يشكلان أساس السلم والأمن الدوليين.

إننا نرفض الخسارة في الأرواح في أي جزء من العالم ومعاناة الشعوب، بغض النظر عن جنسيتها. ولذلك يجب أن نتصرف بشعور بالإلحاح والاتساق. حياة الشعب الفلسطيني لها نفس قيمة حياة جميع مواطني العالم. وفي الأيام الأخيرة، شاهدنا بدهشة الهجوم غير المتناسب والإبادة الجماعية ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة. وكما ذكر في هذه الجلسة، فقد قُتل أكثر من 500 8 فلسطيني حتى الآن، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. إننا نقف عند نقطة تحول في الصراع، حيث قررت إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تطبيق العقاب الجماعي على الفلسطينيين في غزة، الذين لا تعترف بوجودهم؛ فهي تدمر منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم؛ وتحرمهم من أبسط حقوقهم – تاركة إياهم بدون طعام ووقود وكهرباء وعلاج طبي وماء. لم يعد بالإمكان استمرار العدوانية اللاإنسانية والحجج الكاذبة لدولة إسرائيل. كيف يمكن للمعتدي أن يتظاهر الآن بأنه الضحية ويطالب بالحق في الدفاع؟ هذا أمر لا يمكن التستر عليه. إن السلطة القائمة بالاحتلال والمعتدي والمسؤول عن الإبادة الجماعية هي إسرائيل. ويجب تقديم المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب هذه إلى العدالة الدولية ومحاسبتهم.

ولا يمكننا أن نستمر في المشاهدة السلبية بلا مبالاة بينما يحاصر الفتيان والفتيات، البشر، تحت الأنقاض، وتمزق أرواح الأبرياء وسط الدمار الناجم عن القنابل والأسلحة الإسرائيلية. الأمم المتحدة يمكنها أن تنقذ آلاف الأرواح. ولذلك يجب على جميع الدول والجهات الفاعلة المعنية أن تتحمل مسؤولية الدعوة إلى السلام والعدالة. وتحقيقا لتلك الغاية، شارك وفدي في تقديم القرار دإط-21/10، المقدم من الأردن، والذي اتخذته أغلبية ساحقة من المجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني ومواطني البلدان الأخرى المحاصرين في المنطقة على وجه الاستعجال وتحقيق وقف فوري

لإطلاق النار. يجب أن يكون هناك حد للأسلحة والوفيات. الحياة هي أثمن خير للبشرية.

ونأسف لتقاعس المجلس بسبب اعتراض أحد أعضائه على مشروع القرار S/2023/773، الذي قدمته البرازيل. وكان ذلك النص يمثل فرصة للسلام وضوءا صغيرا في نهاية النفق للفلسطينيين في غزة. وندعو مجلس الأمن إلى التصرف بسرعة وتوجيه رسالة إجماعية واضحة وقوية إلى إسرائيل – بأن عليها أن تتوقف فورا عن إزهاق المزيد من الأرواح البريئة.

وبوليفيا تكن أقصى درجات الاحترام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وسنسير على الجانب الصحيح من التاريخ. نحن نقف إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك، اتخذ شعب بوليفيا وحكومتها قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية، بدءا من اليوم، مع دولة إسرائيل لأننا نعتبرها دولة لا تحترم الحياة أو الشعوب أو القانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني.

ونؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن حقا في المنطقة هو الاعتراف الكامل بدولة فلسطين داخل حدود ما قبل عام 1967 المعترف بها دوليا، وعاصمتها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة، وفقا لقراراتها ومقرراتها، أن تدمج دولة فلسطين كدولة عضو كامل العضوية في الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، فإن تحقيق فلسطين حرة ليس قضية الشعب الفلسطيني فحسب، بل هو بالأحرى مسألة عدالة وسلام عالميين. يجب احترام حرية البشر وكرامتهم في جميع أنحاء الكوكب، ومن واجبنا أن نعمل معا لتحقيق مستقبل يمكن فيه لفلسطين أن تكون حرة إلى الأبد. ونؤكد مرة أخرى لإخوتنا وأخواتنا في فلسطين أنهم ليسوا وحدهم. وبوليفيا تقف إلى جانبهم، وشعوب العالم تقف معهم.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*):

”من الضروري أيضا أن تُوجه أنشطة الدول العظمى، التي تدعم بطريقة أو بأخرى مختلف أطراف النزاع في الشرق الأوسط، نحو إيجاد حلول لإقامة سلام بناء وألا تقف في طريق الصيغ الممكنة للاتفاق والتفاهم. إن النزاع في الشرق الأوسط، بسبب طبيعته المتفجرة، يجبر الأمم المتحدة على محاولة إنهائه بلا هوادة.“ (A/PV.2124، الفقرة 145)

وقد أدلى بهذه الكلمات أمام الجمعية العامة في 24 أيلول/سبتمبر 1973 السيد أنطونيو لوسيو باريديس، وزير خارجية إكوادور.

وكما قلت قبل بضعة أيام في مجلس الأمن (انظر S/PV.9442)، لا تزال تلك الكلمات صحيحة بعد أكثر من 50 عاما.

وإذ أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، أكرر الإعراب عن أشد الإدانة للهجمات الإرهابية غير المبررة التي ارتكبتها حماس، معربا عن خالص تعازينا لأسر ضحايا تلك الهجمات البشعة. ونعرب عن تضامننا مع شعب إسرائيل ومع البلدان الأخرى التي تضرر مواطنوها.

ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين احتجزتهم حماس. فلا يوجد مبرر لمهاجمة المدنيين، ناهيك عن استخدامهم كدروع بشرية.

ولفلسطين الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي التطلعات المشروعة إلى الأمن والحرية والعدالة والفرص والكرامة. ومما يؤسف له، أن الوفيات المؤلمة وغير المقبولة للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال الفلسطينيون، ما زالت تحدث حتى الآن. ونؤكد مجددا تضامننا مع أسرهم ومع شعب فلسطين.

لإسرائيل الحق في الدفاع عن سكانها وممارسة الدفاع عن النفس. ويجب عليها، شأنها شأن جميع الدول، أن تتصرف وفقا للقانون الدولي ومع الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في الضرورة والتناسب والتمييز والإنسانية. حتى في الحروب هناك قواعد، وليس هناك أي مبرر على الإطلاق لإحداث الألم أو قتل المدنيين الأبرياء.

وإكوادور مقتنعة بأنه عند التصرف بحسن نية، لا يكون هناك تناقض بين بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين الأبرياء، حتى أثناء

النزاعات المسلحة، وواجب الدول في ضمان سلامة وأمن مواطنيها. ولذلك، فإننا نؤيد ونقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام والأطراف الفاعلة الأخرى لتحقيق وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وكفاية ودون عوائق إلى غزة للحصول على الإمدادات الأساسية مثل المياه والغذاء والوقود، وبالتالي منع المأساة الإنسانية المستمرة من الوصول إلى أبعاد لا تحصى. وفي هذا الوقت، يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تتحلى بضبط النفس وأن تتجنب تفاقم التوترات وأن تمنع امتداد العنف إلى مناطق أخرى. ولن يؤدي ذلك إلا إلى مزيد من الموت والمزيد من المعاناة.

والقرار دإط–21/10، الذي قدمه الأردن واتخذته الجمعية العامة، يدعو بشكل لا لبس فيه إلى احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، التي نفهم أنها تشمل الأعمال الإرهابية التي بدأتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويحدد القرار أيضا الحل القائم على وجود دولتين كأساس لتسوية سلمية تفاوضية لوضع حد نهائي للصراع في الشرق الأوسط، وفقا لموقفنا التاريخي بشأن هذه المسألة. ومن وجهة نظرنا، يغفل النص إشارات ضرورية، مثل الإشارة الصريحة إلى حماس، ومسؤوليتها عن الهجمات الإرهابية ليست محل نزاع، ولفظ "الرهائن"، وهو أمر مرغوب فيه توخيا للوضوح والحقيقة. ولذلك صوتنا مؤيدين مشروع التعديل A/ES-10/L.26، الذي اقترحته كندا، والذي كان من شأنه أن يصحح تلك الإغفالات. ومع ذلك، فإن أوجه القصور في النص ليست أكبر من إلحاح الرسالة التي يبعث بها القرار بشأن حماية المدنيين، وهو أمر ضروري للغاية في هذا الوقت، ولهذا السبب، صوتت إكوادور لصالح القرار.

منذ عام 1967، عقدت الجمعية العامة ثلاث دورات استثنائية طارئة على الأقل بشأن الصراع في الشرق الأوسط. لقد مرت 56 عاما منذ ذلك الحين. وعقدت الدورة الاستثنائية العاشرة في البداية في عام 1997، أي قبل 26 عاما. ومنذ ذلك الحين استؤنفت 17 مرة. إن ما يقرب من ثمانية عقود من النزاع، والآلاف المؤلفة من القتلى، وما عانت منه أجيال بأكملها من ألم ومعاناة لا حد لهما هو أوضح دليل على أن العنف ليس هو الحل.

لقد حان الوقت لوقف عقلية البحث عن أحد لإلقاء اللوم عليه والتركيز على تحقيق تسوية دائمة لهذه القضية بشكل نهائي. ولذلك، أكرر ما كرره وفدي في مناسبات لا حصر لها في الجمعية وفي مجلس الأمن وفي محافل أخرى. إن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع هو من خلال حل سلمي تفاوضي ودائم وعادل للطرفين، مع وجود دولتين – فلسطين وإسرائيل – على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة. فلنعمل جميعا على تحقيق تلك الغاية. فهذه مسؤولية جماعية.

وأنهي بياني كما بدأته، مذكرا ببيان أُدلي به قبل ثلاثة عقود تقريبا ولكنه لا يزال صحيحا تماما. وأشير هنا إلى البيان المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 1992 للأمين العام آنذاك بطرس بطرس غالي أمام مجلس الأمن، الذي قال:

"مع كل الاضطرابات الواقعة في المجتمع العالمي، لم تعد هناك سوى قوة واحدة يمكنها أن تفرض النظام على الفوضى البادئة الظهور. إنها قوة المبادئ التي تسمو فوق المفاهيم المتغيرة للنفع الذاتي". (S/PV.3046، صفحة 11).

السيدة سكويف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): ترى الأرجنتين أن من الأولويات منع تصعيد النزاع بين إسرائيل وقطاع غزة على وجه السرعة. علاوة على ذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان عدم استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة ووصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ومن الضروري حماية السكان المدنيين، بغض النظر عن جنسيتهم. ويتعين على حماس أن تطلق سراح الرهائن فورا ودون قيد أو شرط. وتنضم الأرجنتين إلى جميع النداءات الداعية إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار. ولكل تلك الأسباب، صوتت الأرجنتين مؤيدة القرار دإط–21/10، الذي اتخذته الجمعية العامة في 27 تشرين الأول/أكتوبر.

والأرجنتين تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وترى أن الأعمال الإرهابية غير مقبولة ولا يمكن تبريرها وينبغي أن يشجبها

المجتمع الدولي بأسره. وأود في هذا السياق أن أكرر التأكيد بشكل قاطع لا لبس فيه، كما فعلت حكومتي في 7 تشرين الأول/أكتوبر، على إدانة الأرجنتين الشديدة للأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس ضد إسرائيل.

وتطالب الأرجنتين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن من جميع الجنسيات، ومن بينهم مواطنون أرجنتينيون. ونحن نحمل خاطفيهم المسؤولية المباشرة عن سلامتهم.

ويقر بلدي بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس وحماية سكانها، ويشدد على أهمية التدابير المتخذة لاحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بمبدأي التمييز والتناسب.

ويجب حماية المدنيين في جميع الظروف، وفقا للقانون الدولي. وقد بينت لنا التجربة في الشرق الأوسط أن المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة هي الأماكن التي يلجأ إليها المدنيون في أغلب الأحيان بحثا عن مأوى. فيجب احترام تلك المؤسسات دون استثناء، وأي هجوم عليها يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

ويدين بلدي الهجوم على المستشفى الأهلي العربي، شمال قطاع غزة، الذي أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى. وكما لاحظت مختلف وكالات الأمم المتحدة، فإن الحالة الإنسانية في قطاع غزة كارثية. ويجب أن يتمكن السكان الفلسطينيون الذين يعيشون في غزة من الاعتماد على إمكانية الحصول على الخدمات العامة الأساسية من أجل تلبية احتياجاتهم الضرورية. ولا بد من فتح ممرات إنسانية آمنة حتى تصل المساعدات الدولية إلى المحتاجين في أسرع وقت ممكن. ونرحب في هذا السياق بإعادة فتح معبر رفح لدخول المعونة الإنسانية إلى غزة. ومع ذلك، أوضحت الأمم المتحدة أن المعبر يعمل بقدرة محدودة جدا مقارنة بما كان عليه قبل النزاع. إلا أننا نأمل أن تكون هذه خطوة أولى نحو توفير الإمدادات الأساسية على نحو مستدام بطريقة آمنة ودون عوائق.

والأرجنتين مستعدة للتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية من خلال منظمة ذوي الخوذ البيض، وفي ذلك الصدد، أبلغنا استعدادنا هذا للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ويساور بلدي القلق إزاء التوتر المتزايد على حدود إسرائيل مع سوريا ولبنان، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدهور في الاستقرار في المنطقة. ولهذا السبب ندعو جميع الأطراف إلى تجنب تصعيد الاشتباكات مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وبلدي مقتنع بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، أو حل يُفرض من خلال الهجمات الإرهابية. بل على العكس من ذلك، لا يمكن تحقيق سلام نهائي في المنطقة إلا من خلال مفاوضات بحسن نية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وعلى أساس رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ويجب أن تجدد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره التزامهما بخطة السلام في الشرق الأوسط. إن مخاطر التقاعس تبدو شديدة الوضوح، وما فتئنا نشاهدها برعب في الأيام الأخيرة. وتقع على عاتق مجلس الأمن والجمعية العامة مسؤولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن نتحملها. فعلى ذلك تعتمد مصداقية منظومة الأمم المتحدة. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يغيب عن باله أن الفلسطينيين في قطاع غزة سيحتاجون إلى مساعدة دولية كبيرة ومستدامة لإعادة بناء الهياكل الأساسية والمنازل والمباني التي دمرت.

لقد لقي آلاف الأشخاص حتفهم منذ بداية الأزمة، لذلك، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب باسم حكومة الأرجنتين وشعبها عن خالص تعازينا لأسر الضحايا، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين أو من جنسيات أخرى. وستواصل الأرجنتين، كما فعلت في الماضي، دعم جميع جهود ومبادرات السلام لصالح شعبي فلسطين وإسرائيل وسائر شعوب الشرق الأوسط.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازي بلدي لأسر وأحباء جميع ضحايا العنف المتصاعد منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم العاملون في الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء قيامهم بواجبهم. ومن الأهمية بمكان أن تجتمع الجمعية العامة لمناقشة الحالة الخطيرة

في الشرق الأوسط وعواقبها الإنسانية. ونؤيد تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، لوضع حد للأزمة.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ما فتئت الحالة في المنطقة تتدهور إلى تصعيد آخر للعنف مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة وبقية العالم. وكررت حكومة إسبانيا إدانتها الشديدة للإرهاب والعنف وتضامنها الكامل مع الضحايا. وقد اعترفت إسبانيا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد تلك الهجمات الإرهابية مع الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتؤيد إسبانيا دعوة الأمين العام العاجلة إلى هدنة إنسانية. فالحالة الإنسانية في غزة تزداد سوءا كل دقيقة. ويقع على عاتق إسرائيل وبقية المجتمع الدولي واجب حماية السكان المدنيين في فلسطين والسماح بوصول المساعدات والإمدادات الإنسانية إلى سكان غزة، وخاصة مياه الشرب والأغذية والأدوية والوقود لمحطات تحلية المياه. وقد أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء حالة أكثر من 200 رهينة، أحدهم مواطن إسباني. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون قيد أو شرط. أخذ الرهائن جريمة حرب.

إن خطر انتشار الصراع إقليميا يبدو مرتفعا. وفي الضفة الغربية، نشعر بالقلق إزاء تزايد عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين. ويساورنا القلق أيضا إزاء الاستقرار في جنوب لبنان وبلدان أخرى في المنطقة. ويجب تجنب تصعيد الصراع والأزمة الإقليمية بأي ثمن. ولهذا الغرض، يجب أن نتجنب الاستغلال السياسي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتلتزم إسبانيا التزاما راسخا بعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي يجب أن ندعمها، والتي تساعد على تخفيف حدة التوترات بين الأطراف الفاعلة الإقليمية. ويجب أن نركز على ما هو مهم، وكذلك ما هو عاجل. وبدءا من الآن، يجب أن نحدد آفاقا ذات مصداقية للسلام في اليوم التالي لوقف الأعمال العدائية الحالية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحقيق حل الدولتين، حيث تتعايش الدولتان، إسرائيل وفلسطين، في سلام وأمن، وفقا للمعايير التي أقرها مجلس الأمن مرارا. وما فتئت إسبانيا مقتنعة بأن حل الدولتين هو الاستجابة الوحيدة الممكنة للتطلعات الوطنية للفلسطينيين والإسرائيليين.

وتحقيقا لتلك الغاية، تكرر إسبانيا التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الطرفان والمجتمع الدولي، في غضون فترة زمنية قصيرة بعد انتهاء الأعمال العدائية الحالية. ويجب أن نستعيد الروح التي استرشد بها مؤتمر مدريد للسلام لعام 1991 واتفاقات أوسلو. ويجب أن يكون هدف المؤتمر إنجاز عملية بدأت قبل أكثر من ثلاثة عقود. وهذا هو السبيل الوحيد لإنهاء دورات العنف هذه.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن إسبانيا صوتت مؤيدة القرار دإط–L.25/10، الذي اتخذ يوم الجمعة، على أساس أنه ينبغي للجمعية العامة أن تتكلم بوضوح وعلى وجه الاستعجال عن ضرورة تخفيف حالة الطوارئ الإنسانية التي لا يمكن تحملها في غزة.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل موريتانيا باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.39).

إن شعب فلسطين يمر منذ عقود ببؤس لا يمكن تصوره، ومعاملة لا إنسانية، وقهر استعماري بسبب الاحتلال، واستمرار الهجمات والقتل، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وهدم المنازل، والترحيل القسري من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية. ومع ذلك، فإن ما حدث في الأيام الـ 24 الماضية تجاوز الوصف وجميع حدود المعايير والمبادئ الدولية.

لقد أدى القصف العشوائي وغير المتناسب لغزة – حتى للمستشفيات ومخيمات اللاجئين – من جانب إسرائيل إلى مقتل أكثر من 000 8 شخص، نصفهم تقريبا من الأطفال، وإصابة ما يقرب من 000 20 شخص بجروح. وهذه الأرقام تتزايد مع كل دقيقة تمر. وقد نزح أكثر من 1,5 مليون فلسطيني داخليا في منطقة لا تتجاوز مساحتها 140 ميلا مربعا، ولا يحصلون على الحد الأدنى من المساعدات الضرورية المنقذة للحياة. وينفد منهم الغذاء والماء والكهرباء والمأوى والإمدادات الطبية. وفي هذه اللحظة، لا بد من وقف فوري لإطلاق النار. وأحث الجمعية على أن تفعل ما فيه الصالح لإنقاذ مئات الآلاف من الأرواح.

ومن المؤسف أن آلاف المدنيين قُتلوا بالفعل بسبب فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراء. وسيؤدي التأخير في وقف إطلاق النار إلى قتل وإصابة وتشريد المزيد من الأبرياء. والوضع يزداد تدهورا مع الغزو البري الذي قامت به إسرائيل. وقد شهدنا في الماضي كيف أن تقاعس مجلس الأمن وفشله في تنفيذ قراراته قد شجعا السلطة القائمة بالاحتلال على مواصلة عدوانها ووحشيتها، التي ترقى إلى جرائم حرب. ونحث مرة أخرى على اتخاذ إجراء فوري لوقف الحرب واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين.

إن منع المساعدة الإنسانية أمر غير مقبول على الإطلاق ولا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال. والحصار المفروض على الوقود والكهرباء أدى إلى توقف المستشفيات، مما يعرض حياة الآلاف من الجرحى والمرضى للخطر. ولا بد من ضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا إلى غزة مع تقديم المساعدة الكافية المنقذة للحياة. ونرحب بالمعونة الإنسانية عبر معبر رفح، ولكننا نعلم جميعا ضآلة الإمدادات التي تدخل غزة، والتي يصفها الأمين العام بأنها قطرة في محيط. وندعو مرة أخرى إلى ضمان توفير الإمدادات والخدمات الأساسية للمدنيين في جميع أنحاء قطاع غزة فورا وبشكل مستمر وكاف ودون عوائق.

ونشعر بقلق عميق إزاء مقتل موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجالي المعونة والرعاية الصحية والصحفيين في غزة، وندين بشدة هذه الأعمال الشنيعة. ومن المؤسف أن 67 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد قتلوا وأن العديد من منشآت الأونروا تضررت حتى الآن. ونطالب بحماية مرافق الأمم المتحدة وجميع المنشآت الإنسانية.

لقد رأينا قصف المستشفيات والمدارس والملاجئ في هجمات متعمدة لقتل المدنيين. ألا تشكل تلك الحوادث جرائم حرب وإبادة جماعية؟ من غير المقبول أن نعاقب جماعيا سكانا مدنيين يكافحون من أجل الاستقلال لأكثر من سبعة عقود. ولا يمكن تبرير أي هجوم من هذا القبيل باسم الحق في الدفاع عن النفس. إن ادعاء إسرائيل، بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، بحقها في الدفاع عن النفس وتأييدها من قبل الكثيرين، ليس سوى مغالطة للقانون الدولي بشأن مسألة الاحتلال وحقوق وواجبات السلطة القائمة بالاحتلال. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للجمعية أن تميز بين الشعوب عند اتخاذ القرارات.

وأكرر ما قاله السفير الفلسطيني في بيانه الأخير في مجلس الأمن من أن أرواح الفلسطينيين لا تقل قيمة عن أرواح الإسرائيليين (انظر S/PV.9439). كما نرفض رفضا قاطعا دعوة إسرائيل إلى التهجير القسري للفلسطينيين من وطنهم، وهي محاولة لزيادة تفاقم الحالة الإنسانية في المنطقة بأسرها.

لا بد لنا من محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها وعدم احترامها الصارخ للقانون الدولي الإنساني. لدينا تعريفات قانونية واضحة في القانون الدولي للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إن الفشل في ضمان المساءلة في الماضي، ويرجع ذلك أساسا إلى المعايير المزدوجة الصارخة التي تتخذها بعض الحكومات ووسائط الإعلام، هو ما أدى بنا إلى هذا اليوم الفظيع. ومن العار علينا جميعا أننا، بعد اتخاذ هذا العدد الكبير من القرارات – حتى في مجلس الأمن – وبخريطة طريق واضحة لحل الأزمة، قد فشلنا في تنفيذها.

وأود أن أنوه إلى الأمين العام، الذي قال إن الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر لم يحدث في فراغ. إن الاحتلال الذي دام عقودا وإفلات إسرائيل المطلق من العقاب، الذي تكفله بعض الدول الأعضاء، من عواقب ارتكاب الفظائع، وتقويض جميع الجهود الدبلوماسية والمتعددة الأطراف لإحلال السلام في الشرق الأوسط من خلال الحل القائم على وجود دولتين، قد أديا إلى هذه النقطة اليوم. نحن لا نريد المزيد من الخسائر في الأرواح في أي مكان. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر أن الحل الوحيد للأزمة والسبيل الوحيد لإحلال السلام في فلسطين وفي المنطقة بأسرها هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر مرة أخرى بأن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بتصميمنا على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وإذا فشلنا في القيام بذلك، سنظل مسؤولين أمام أجيالنا المقبلة. ويجب ألا يغيب عن بالنا حق شعب الأراضي الفلسطينية المحتلة في تقرير المصير. ومع ذلك، من المهم في هذا الوقت، أكثر من أي وقت مضى، تجنب المزيد من القتل، وضمان المساعدة الإنسانية وإنقاذ المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ونهيب بإسرائيل أن تمتثل لقرار الجمعية العامة الذي اتخذ يوم الجمعة بأغلبية الثلثين (القرار دإط–21/10)، الذي شارك وفدي في تقديمه، وأن توقف جميع الفظائع فورا بالموافقة على وقف إطلاق النار.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يقف المجتمع الدولي على شفا أزمة أمنية خطيرة، ويترنح على حافة كارثة كبرى. ولا بد من اتخاذ إجراءات فورية وموحدة لتفادي تلك الكارثة الوشيكة.

وفي أعقاب عجز مجلس الأمن عن التوصل إلى توافق بشأن قرار لوقف فوري لإطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لإنقاذ أرواح الأبرياء في غزة، تقع المسؤولية الآن على عاتق الجمعية العامة لمعالجة هذه المسألة الملحة للغاية – التي طال انتظار اتخاذ إجراء بشأنها – بهدف وقف الأعمال العدائية الجارية بين إسرائيل وفلسطين.

لأكثر من سبعة عقود، أعاقت الانقسامات السياسية التقدم في القضية الإسرائيلية الفلسطينية. ومما يؤسف له أن تلك الانقسامات عطلت مؤخرا أي عمل ملموس من جانب المنظمة لحماية المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إلى ممارسة حقهم الأساسي في البقاء. وبينما تتكشف فصول المأساة الإنسانية، من الأهمية بمكان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنحي جانبا المصالح السياسية الأحادية وأن تتحد دون شروط لإنقاذ الأرواح البريئة المحاصرة في الصراع. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ووقف جميع أعمال العنف، وإعادة فتح الممرات الإنسانية.

وما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترصد عن كثب الأعمال العدائية بين إسرائيل وفلسطين بقلق عميق، وتشهد الخسائر المدمرة في الأرواح والممتلكات. وكدولة عضو مسؤولة، والتزاما منا بالإسهام في السلام في الشرق الأوسط، فقد أيدنا الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء الأخرى لاستئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ونشيد بالأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين ما زالوا يخاطرون بحياتهم وهم يعملون بلا كلل في مناطق الصراع، ويشاركون بنشاط مع جميع الأطراف لوقف تصعيد العنف ومنع المزيد من الأزمات الإنسانية.

وتؤكد الأسابيع الثلاثة الماضية من العنف الحاجة الملحة إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، مثل إطلاق سراح عدد من الرهائن والسماح في البداية بإيصال الإمدادات الإنسانية عبر نقطة تفتيش رفح، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويشمل ذلك تقديم المساعدة الإنسانية الفعالة وغير المشروطة.

وفي ضوء الظروف الراهنة، من الضروري أن نسعى إلى إيجاد حلول دبلوماسية وتعزيز رسائل السلام.

أولا، إن الاعتراف بأن العنف لا يفيد أحدا أمر بالغ الأهمية. ولا تؤدي المشاركة العسكرية إلا إلى تفاقم الأزمة، مما يجعل وقف إطلاق النار الإنساني الفوري أمرا حيويا ويؤكد الحاجة إلى الحوار والتفاوض.

ثانيا، يجب أن ندين جميع أعمال العنف والاعتداءات على المدنيين إدانة قاطعة. ويستحق الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء أن يعيشا متحررين من الخوف، مع ضمان أمنهما على قدم المساواة.

ثالثا، الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني أمر أساسي. ويجب السماح للمعونة الإنسانية المنقذة للحياة – الغذاء والماء والدواء والوقود – بالوصول إلى جميع المدنيين في غزة بسرعة وأمان وعلى نطاق واسع. ومن الأولويات العليا ضمان إيصال تلك الإمدادات المنقذة للحياة على النطاق المطلوب لسكان غزة، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والأفراد من جميع

الجنسيات. إن إنشاء ممرات إنسانية دون عوائق والإفراج غير المشروط عن الأشخاص المحتجزين خطوتان حاسمتان.

رابعا، يجب على البلدان ذات النفوذ في المنطقة أن تتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة لمنع التصعيد والتداعيات الإقليمية.

خامسا، إن حل القضية الفلسطينية يكمن في نهاية المطاف في تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، ما يمكن فلسطين وإسرائيل من التعايش السلمي. والعمل من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة، استرشادا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وجهود السلام الدولية، أمر أساسي.

والتزامنا المباشر هو حماية المدنيين، بما في ذلك أثناء أعمال الدفاع عن النفس وفي الحالات التي تشمل الرهائن والمستشفيات والمدارس. ويجب أن نُثني عن التحريض، وأن نكافح الانتقاص من آدمية البشر، وأن نعمل بلا كلل لحماية أرواح الفلسطينيين والإسرائيليين والضحايا من الدول الأخرى المحاصرة في الصراع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أستحضر الكلمات المؤثرة لرئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين خلال حفل توقيع اتفاقات أوسلو في عام 1993،

”مقدر لنا أن نعيش معا، على نفس التربة في نفس الأرض ... كفى من الدم والدموع. كفي.“

وهذه الكلمات تذكرة دائمة بإنسانيتنا المشتركة والحاجة الملحة إلى السلام.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط واستجابة مجلس الأمن في الأسابيع الماضية، وحتى يوم أمس، دليل على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون بناءة وأن يكون نهجها في عملها وإجراءاتها مدروسا ومخلصا. ويعول العالم على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في عدم التراجع عن الوفاء بولايتها.

وتدين سيراليون إدانة قاطعة وبأشد العبارات هجوم حماس الشنيع الذي لا يمكن الدفاع عنه على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما تدين سيراليون بأشد العبارات احتجاز حماس للرهائن وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

ومنذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، لاحظنا كذلك بقلق بالغ تصاعد العنف، ولا سيما رد إسرائيل. وإذ نقر بحق الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينطبق على جميع الدول، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن أي رد يجب أن يكون متسقا مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد القانونية الأخرى ذات الصلة. ولذلك، ندين إدانة قاطعة الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية. وفي هذا الصدد، ندين أيضا بأشد العبارات الهجوم الشنيع على مستشفى الأهلي المعمداني في قطاع غزة وغيره من المرافق المدنية، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ونؤيد الدعوة إلى إجراء تحقيق في هذه المسألة. وبينما نحث على إجراء تحقيقات في الوقت المناسب، تدعو سيراليون إلى إشراك آليات المساءلة مشاركة كاملة للحفاظ على أي دليل على انتهاكات القانون الدولي لضمان المساءلة. ونعرب عن بالغ تعاطفنا مع أسر ضحايا التصعيد المؤسف الأخير للعنف والاحتلال المستمر. ولئن كان لا يسعنا إلا أن نعرب عن تعاطفنا العميق في هذه المرحلة، فإن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، بوسعها – بل ويجب عليها – أن تتصرف.

وبينما نرحب بالمشاركات الدبلوماسية التي أدت إلى التدفق المحدود للمعونة الإنسانية إلى غزة، تشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة باستمرار، إلى جانب التصعيد المتزامن للعنف. إن تدهور الحالة الإنسانية وعدم قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تقديم المساعدة الإنسانية الكافية للمدنيين في غزة بسبب القصف العشوائي يقتضيان وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وإنشاء ممرات إنسانية لإيصال المعونة الإنسانية إلى المدنيين. ويجب أن يكفل وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية إتاحة وصول الوكالات الإنسانية التابعة للأمم

المتحدة وشركائها المنفذين بشكل كامل وسريع وآمن وبدون عوائق. وتنضم سيراليون إلى النداء القوي من أجل توفير السلع والخدمات الأساسية الملائمة للمدنيين من دون قيود، بما في ذلك الكهرباء والماء والوقود والأغذية واللوازم الطبية. وذلك في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني، لضمان بقاء المدنيين.

ونلاحظ مع القلق خطر امتداد الأزمة الراهنة في منطقة الشرق الأوسط. وإذا لم يتخذ إجراء موحد، فمن شأن امتدادها أن يفاقم الحالة الهشة القائمة في المنطقة. ومما يؤسف له أن المنطقة تشهد نزوحا جماعيا وأزمة إنسانية لا يمكن تصورها، وانعدام الأمن، وفقدان أرواح المدنيين. ومع التصعيد الأخير، نحن مقتنعون تماما بأن الحوار والمفاوضات الحقيقية على أساس حل الدولتين هو وحده الذي سيضمن سلاما دائما بين إسرائيل وفلسطين. ولذلك، تدعو سيراليون إلى بذل جهود متضافرة لاستكشاف السبل الدبلوماسية والسياسية الموجهة نحو إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للصراع.

وفي هذا الوقت الذي نشهد فيه أزمات متعددة ومتشابكة، حيث يواجه مجلس الأمن عددا متزايدا من النزاعات في مختلف أنحاء العالم، تتراوح من الصراع الدائر في الشرق الأوسط إلى أوكرانيا والسودان، في جملة أمور، يحتاج المجلس إلى الإصلاح لضمان أن يظل صالحا للغرض ومشروعا وشاملا ومتوازنا جغرافيا لأداء واجبه الشامل المتمثل في صون السلم والأمن العالميين. وتهدف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن للتوصل إلى اتفاق لجعل المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وفعالية في ممارسة ولايته، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة النزاعات المستمرة منذ سنوات عديدة.

وسيراليون، كمنسق للجنة الاتحاد الأفريقي المؤلفة من عشرة من رؤساء الدول والحكومات والمعنية بإصلاح مجلس الأمن، تعلق أهمية كبيرة على تلك المفاوضات، وفي ضوء فشل المجلس في التصرف بالسرعة المطلوبة، نحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل للمبادرة الجارية لإصلاح مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص لكي يعكس المجلس الحقائق الجغرافية السياسية الحالية.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): مع انتهاء هذه الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن الحالة في غزة ومنطقة الشرق الأوسط، من المهم أن نواصل جهودنا الدبلوماسية الجماعية لأننا نعلم جميعا أن الحالة على أرض الواقع – وهي النقطة المهمة – لا تزال مزرية للغاية. في الأسبوع الماضي، أدخلت كندا تعديلا (A/ES-10/L.26) على القرار دإط–21/10، في محاولة لضمان اعتراف الجمعية العامة بأن هذه الحالة نشأت في أعقاب هجوم إرهابي يأباه العقل شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وقتل فيه 400 1 شخص.

ويسر كندا أن أكثر من نصف الأعضاء المصوتين في الجمعية شاركونا الشعور نفسه يوم الجمعة الماضي (انظر A/ES-10/PV.41)، وإن كانت تأسف لعدم اعتماد هذا التعديل، وبالتالي امتنعنا عن التصويت على القرار. ومع ذلك، أنا أتكلم اليوم لأنني أريد أن أوضح أن هذا لا يغير بأي شكل من الأشكال جهودنا الدبلوماسية العامة هنا وفي المنطقة، والتي تركز على ضمان، أولا وقبل كل شيء، أن الرهائن الذين تحتجزهم حماس حاليا – سواء كانوا إسرائيليين أو كنديين أو تايلنديين أو أمريكيين أو أرجنتينيين أو صينيين أو روس – سيتم إطلاق سراحهم جميعا في أقرب وقت ممكن؛ وإلى حين توقف الأعمال العدائية بين الطرفين؛ لا بد من اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للحد من الخسائر في الأرواح؛ وزيادة الخدمات الإنسانية فورا وبشكل كبير؛ وأن تتعاون مصر وإسرائيل والأمم المتحدة تعاونا كاملا لضمان تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية. وقد رصدنا بالفعل 60 مليون دولار ونحاول إيصال هذه الأموال في أسرع وقت ممكن للاستفادة منها.

وبغية ضمان تلك الخطوات الحيوية – وعدد الشاحنات التي تمر ما زال غير كاف، وكذلك عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى المساعدة التي يحتاجون إليها – نحتاج إلى ضمانات وتدابير تتخذها جميع الأطراف وجميع المقاتلين لضمان إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها على نحو آمن. نعم، جهودنا تهدف أيضا إلى ضمان السماح لأكثر من 400 مواطن كندي ومقيم دائم عالقون حاليا

في غزة بالمغادرة، إلى جانب العديد من المواطنين الدوليين الآخرين الذين يسعون إلى مغادرة غزة.

نعرف أن جهودا كثيرة تبذل هنا، في الميدان وفي العديد من العواصم الإقليمية لتحقيق تلك الأهداف، ونحن مستعدون للمشاركة في أي جهود دبلوماسية وغيرها من الجهود اللازمة لحلها. لكن علينا أن نتعايش مع عدة أمور. أولا الحصيلة المروعة لهذا النزاع. كلنا نأسف لأكثر من 200 3 طفل قتلوا في غزة في الأسابيع الثلاثة الماضية، تماما كما نأسف على الأطفال الإسرائيليين الذين فقدوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر أو منذ ذلك الحين. وكما قلت في الجمعية في اليوم السابق، لا يوجد تسلسل هرمي في الموت؛ فهو مآلنا جميعا.

وهذا هو السبب في أننا نحث على اتخاذ مزيد من الخطوات للتعامل مع الحالة الإنسانية المتدهورة بسرعة، والسبب في أننا نحتاج إلى إيصال المساعدة بسرعة وبدون عوائق، والسبب في أننا نؤيد الحاجة إلى فترات توقف إنسانية، وهو ما يلزم أن يوافق عليه كل المنخرطين في القتال. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى عدم صرف أنظارنا عن المناقشات حول حل سياسي مستدام لهذا النزاع، وهذا ما يجب أن يتغير. أما كيفية القيام بذلك فهي المهمة الضرورية للدبلوماسية. وعلينا أن نعي أن الحديث عن الحل القائم على وجود دولتين – الذي تكلم عنه الكثيرون منا اليوم – فارغ ما لم يقترن بوضع حد للخطاب العنيف للاستبداد وأعمال الإرهاب العنيفة والرفض المستمر لقبول المصالح المشروعة لجميع الأطراف.

لا جدوى من صياغة الاتفاقات والدساتير في الهواء. ويجب احترام المصالح الأمنية للجميع. ولن يتحقق السلام إلا بالاستعداد لتقديم تنازلات، ولن يتأتى ذلك إلا عندما تدرك جميع الأطراف المخاطر العميقة والتكاليف الرهيبة للمواجهة الحالية. ونعرف أن اعتماد القرارات أو عدم اعتمادها ومناقشتها هو ما تفعله هذه المنظمة. ومع ذلك، فإن تنفيذ حل الدولتين على أرض الواقع – ليس حلا نظريا قائما على وجود دولتين بل حل حقيقي، هو أمر يمكن فعلا القيام به وقبوله من جانب جميع الأطراف – مع وجود دولتين تكون حدودهما معترف بها بصورة متبادلة ودولية ويمكن لشعبيهما أن يعيشا في سلام واحترام وأمن يعني أنه لا بد من اتخاذ خطوات عميقة وعملية لحل المسائل المتنازع عليها.

(تكلم بالفرنسية)

وأي بلد أو منظمة ينكر حق الشعب الفلسطيني وحق الشعب الإسرائيلي في دولته، داخل حدود آمنة ومعترف بها، إنما ينكر حق هذين الشعبين الأساسي للسلام. قد يتبادر إلى ذهن أي منا أكثر من فكرة واحدة في وقت واحد. من الممكن دعم حق إسرائيل في الوجود بشكل كامل وحازم مع انتقاد بعض السياسات الإسرائيلية في الوقت نفسه. ومن الممكن أن نؤيد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم تأييدا كاملا وحازما، مع تصنيف حماس في الوقت نفسه كمنظمة إرهابية وإدانة أفعالها إدانة قاطعة. والواقع أن وفودا عديدة أبلغتنا أن اعتماد التعديل الكندي كان سيمكن أغلبية أكبر من تأييد القرار.

وإن لم يكن بإمكاننا تصنيف حماس على أنها منظمة إرهابية، فلن نتمكن من التوصل إلى اتفاق حقيقي بشأن دولتين لسبب بسيط هو أنه ما من دولة هنا تستطيع أن تعيش بسهولة أو بإنصاف مع دولة إرهابية على حدودها. وفي الوقت نفسه، من الممكن الإيمان بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، بما يتفق مع القانون الدولي، والدعوة إلى فترات توقف وممرات إنسانية. ومن الممكن أن نتعاطف عن حق مع الناس من جميع الخلفيات دون المساس بمبادئنا.

(تكلم بالإنكليزية)

التفسيرات الانتقائية للتاريخ والسياق والإشارات اللاحقة إلى الخطيئة الأصلية، كما سمعت خلال الأسبوعين الماضيين، هي منزلق خطير. ولا يمكننا أن نسمح بترسخ معاداة السامية أو كراهية الإسلام أو الكراهية من أي نوع، لأنها تغذي الشعبوية التي تقلص المساحات التي نحتاجها للحوار، بما في ذلك في الجمعية العامة. ويمكننا أن نجري نقاشاتنا في الجمعية، ولكن من المهم أولا أن نعي أن مهمتنا تتمثل أيضا في إيجاد الحلول. وعندما نسير في المسار الخاطئ، فإننا نقوم بأمور ضارة تسيء إلينا جميعا، وبصراحة، فهي تسيء إلى الدبلوماسية أيضا.

وصف الكاتب الأيرلندي الكبير جيمس جويس التاريخ ذات مرة بأنه كابوس نحاول يائسين أن نستيقظ منه. ولا يمكننا إبطال ما حصل، ولكن يمكننا أن نعترف به؛ يمكننا تسميته واتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاحه والمضي قدما. وكما ذكر متكلمون آخرون اليوم، فإن المبادئ التي وصفتها هي مبادئ قبِلها آخرون في السابق. فقد ثبت أنها كانت مقبولة في مختلف أنحاء العالم. وقُبِلت في منطقة الشرق الأوسط منذ الرحلة التاريخية التي قام بها الرئيس المصري السادات إلى الكنيست في القدس عام 1977 – وهي إحدى اللحظات الحقيقية للحنكة السياسية العظيمة في تاريخ ذلك النزاع.

ومنذ ذلك التاريخ، بذل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون جهودا للتوصل إلى تفاهم بينهم أكثر من مرة – ولكن لا بد من القول إن ذلك لم يحدث في السنوات الأخيرة. والأسباب وراء ذلك كثيرة، ولكن منذ توقف المفاوضات الجادة قبل 20 عاما، فإن انتشار التطرف العنيف، بما في ذلك تصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية، والفشل في البناء على التفاهمات السابقة، والوهم الذي تبدد الآن بأن الوضع المتفجر بطبيعته يمكن إدارته بنجاح بطريقة أو بأخرى، قد أظهر أن هذه النهج لم تقربنا من حل الدولتين، أو في الواقع من أي حل سلمي.

وكندا تشارك بعمق في مسائل السلام والأمن في الشرق الأوسط منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945. وليستر بيرسون، وزير الخارجية الكندي الأسبق ورئيس سابق للجمعية العامة، اقترح نشر أول قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وهي قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، في أعقاب أزمة السويس. وهناك ثلاثة وعشرين جنديا كنديا ضمن 000 3 جندي دفنوا في مقبرة الكومنولث في غزة.

علينا أن نجد طريقة لتحويل الحوار من لغة الحث إلى لغة العواقب. وكندا مستعدة، كما كنا دائما، للاضطلاع بدورنا في إقامة هذا الحوار.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. ونستمع إلى بقية المتكلمين عصر يوم غد، عقب اختتام النظر في البند 74 من جدول الأعمال، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية".

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِ الرد تقتصر مدتها على 10 دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفدي الكلمة ممارسة لحقه في الرد على إشارات الممثل الدائم لإسرائيل في بيانه يوم الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر في الجلسة التاسعة والثلاثين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة (انظر A/ES-10/PV.39) إلى عامل زراعي من تايلند، مصحوبا بعرض مقطع فيديو من جهاز لوحي يظهر تلك الضحية، بزعم أنه تايلندي، قُتل بشكل غير إنساني.

وتايلند يعتريها بالغ القلق إزاء مصير مواطنينا التايلنديين الأبرياء العالقين في النزاع. ومع ذلك، فإننا لا نوافق على عرض مثل هذه اللقطات المصورة والشنيعة، التي لا توفر الاحترام اللائق والاعتبار الواجب للمتوفى وأسرته. إن عرض هذه اللقطات غير مناسب، لأنه ينم عن تبلد الشعور، ومن المؤسف أنه حدث في هذه القاعة ذاتها. وللتسجيل، نحن ندين قتل المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن جنسيتهم، على يد أي جماعة ولأي سبب كان.

ونعرب عن تقديرنا لاتخاذ الإجراء المناسب هنا فيما يتعلق بلقطات الفيديو هذه. وفي المستقبل، نأمل مخلصين ألا يتكرر عرض لقطات فيديو غير لائقة هنا في الأمم المتحدة، وأن تتخذ الأمم المتحدة الخطوات المناسبة للمساعدة على منع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة 18/05.